قواعدُ التَّخاطُب اللّسانيّ في معاني القرآن للفرّاء (ت 207هـ)(دراسة تداولية)

أ.م.د. رحيم كريم علي الشريفيّ الباحثة. زينب عادل محمود الشَّمريّ
جامعة بابل/ كلية الدراسات القرآنية

Rules of the Oral Communication in the Meanings of the Holy Quran According to Al-Farra' (died in 207 H.) A Pragmatic Study

Asst. Prof. Dr. Raheem Kareem Ali Al-Shareefi
Researcher. Zainab Adil Mahmood Al-Shimari
College of the Quranic Studies / University of Babylon

Abstract

The present study deals with the oral communication in the Holy Quran. It aims at studying the pragmatic aspect in "Ma'ani Al-Quran" (The Meanings of Al-Quran) by Al-Fara' (died in 207 H.) which focused on the rules of the oral communication.

Key words: pragmatism, Al-Fara', implications.

المُلخّص

يمثّل هذا البحث معلمًا مِن معالم الدرس اللّغويّ اللساني الحديث، إذ يُعْنى بدراسة بُعد تداوليّ من الأبعاد التداوليَّة في المدونة التفسيريّة القيّمة (معاني القرآن) لمفسر ونحويّ كبير (الفرّاء ت207هـ) وهو بعد (قواعد التخاطب اللّسانيّ)، إذ قدح البحث بقاعدتين من قواعد التخاطب اللسانيّ، الأولى: الاستلزام الحواري في ضوء مبادئ التعاون، وهي: مبدأ الكمّ، ومبدا الكيْف، ومبدأ الطريقة، ومبدأ المناسبة، والأخرى: متضمنات القول في ضوء لوازمها ولواصقها، وهي أولاً: الافتراض المسبق، والاخرى: القول المضمر

الكلمات المفتاحيّة: التداوليّة ، الفرّاء، الاستلزام، المتضمنات

المُقدِّمة

لا جَرَم أَنَّ المَشْهَدَ اللُّغويَّ، ولا سِيَّمَا ميدَانُ الدِّراسَاتِ اللِّسانيّةِ، قد نالَ مَرْقَاةً عَاليةً في العُقُودِ الأخيراتِ، ومَرَدُّ ذلك اعْتِمَادُ مَناهِجَ حديثةٍ في الوَصْفِ والتَّحْلِيل؛ إذ أَضْحَتِ العَلاقةُ بَيْنَ المُتَكَلّم والمُتَلَقِي عَلاقةً قَائمةً على الحِوار والتَّواصُلِ، فالخِطابُ بَيْنَهُما لا يكونُ إلّا لدواعٍ، ومقاصدَ تَحْكُمُها أُطُرٌ زَمَانِيّةٌ ومَكَانِيّةٌ، وشروطٌ سياقيّة، لذا جاء المنهجُ التداوُليُّ بوصفه أمارةً مضيئةً، وعلامةً ماتعةً نافعةً في تكشيفِ آفاقٍ جديدة، ورؤىً حديثة في تَرسّمِ تناوُل اللّغة؛ إذ يُعْنى بالاسْتِعْمالِ، وسيَاقِ اسْتِعمال اللُّغةِ من أجل وضع قواعدَ، وسُنَنٍ للتَّخَاطُبِ بَيْنَ المُتَخَاطِبْينَ، زِد على ذلك أنَّه يَسْعَى لِرَسمِ دائرةِ الدَّلالات بصورة موسّعَةٍ ومُنْفَتِحَةٍ، لِتَشْمِلَ المُخَاطَبِيْن، أو أطرافَ التّخاطُبِ، ومَقَاصِدَهُمْ ومقتضياتِ الخِطاب، واستلزامه، فضلًا عن سِياقاتِ التَّخَاطُب ومَقَامَاتِهِ، بدلًا من التَّركيز على العَلاقة بين الدَّال والْمَدْلول، أو قواعد النَّحْو. وهذا المنهج التداوُليّ، إضافة إلى ما تَقَدّمَ بَيَانُه هو اتّجاه جديد في دراسة العوامل اللّسانية القديمة، والعوامل غير اللِّسانيّة التي تؤثّر بشكل محوريّ في تحديد سُبل تفسير النُّصوصِ الأَدَبِيّة، وفَهْمها. وعَلَى وَفْقِ هذا المَنْحى ترسَّمْتُ دراسة الأبعاد التَّداوُليّة في مدونة تفسيريّة قيّمة، هي (معاني القُرآن) لنحويّ ومفسّر كبير هو أبو زكريّا الفرّاء (ت 207 هـ)، وهي دراسة تطبيقيّة اتّبعت فيها المنهجينِ التَّحليليّ والوصفيّ، واشتغلْتُ على استجلاء الأبعاد التداوُليّة في هذه المدوّنة.

توطئة:

مصطلح قوانين الخطاب (les lois du discours)، أو قواعد التخاطب، أو المسلمات التحاورية هو مصطلح ناشئ حديثًا، ويعني مجموعة من القواعد والمعايير التي يفترض أن يقف عندها كلّ متكلم في أثناء حديثه مع غيره، وقد كانت صياغة هذه المعايير حديثة، وهي عند الباحثين التداوليين ضمن مفهوم أشمل، وهو مفهوم الكفاءة التداولية، حيث توصف قدرة الفرد المتكلم التواصلية بمجموعة من المعايير والقواعد، وقد افتتح البحث في هذه القوانين الفيلسوف الأمريكي بول غرايس (p.grice) في مقالته (المنطق

والتحاور)[1]؛ إذ وجّه بحثه نحو استخراج مجموعة من المبادئ الحوارية المنظمة للتواصل المثالي، واهتم أيضًا بالمعاني الضمنيّة أشد اهتمام، وفي ذلك تنبيه على مظاهر المعنى التي لا تحكمها قواعد لغوية (دلالية على الخصوص)، بل تحكمها طريقة إنجاز الملفوظ داخل المقام، والمبادئ العامة للتواصل، وكان يهدف إلى توضيح الكيفية التي ينتقل بها المتلقي المحاور من المعنى الحرفي إلى المعنى الضمني اعتمادًا على آلية الاستدلال، فضلًا عن رغبته في فحص الإطار النفسي – المنطق الذي يقع فيه التبادل الكلامي.

ويركز النموذج الاستدلالي على أهمية القصد بالتواصل، ويشارك في هذا القصد كلّ من المتكلم، والمخاطَب؛ لأن تحقيق التفاعل المطلوب في أي تواصل يشترط أن يشارك المخاطبَ المتكلم في هذه القصدية، وهو على حال المستمع، أي أن يتحقّق ما يسمى بالتفاعل الخطابي الذي يعدّ الأصل في الكلام[2].

ومن المهم التأكيد أنه من منظور غرايس، يرتكز التواصل الفعلي على نوع من الذاتية المتبادلة، المتمحورة حول خلق استدلالات (inferencias) من جانب المستقبل، فيتمكن هذا الأخير من التعرف بالشكل المطلوب على أن القول ينطوي على قصد المرسل بأن يجعل التعرف عليه ممكنًا كقول مقصود، وبأن يسمح بتأويل محدد وبحسب فكرة غرايس يرتكز التواصل على توقعات المتكلم بأنَّ محاوره يمكنه أنْ يكتشف عن طريق استخدام قول محدّد من طرف المتكلم، حقيقة القصد التواصلي لهذا الأخير، والتواصل يتضمّن في الوقت نفسه قصد المتكلم، وتعرف المستمع على قصد المتكلم[3].

وتتمثّل فكرة غرايس في أن إسهامات المتكلمين في المحاورات يحكمها في أثناء المحادثة مبدأٌ عامّ مقبول ضمنيًّا من المخاطبين يسميه مبدأ التعاون الذي يعني تلبية المتكلم المساهم في محادثة، ما هو مطلوب منه بحسب الكيفية التي جرت بها المحادثة والوجهة التي اتخذتها[4]. وقد عدّهُ مجموعة من الباحثين أمثال سبيربر، وويلسون السبب الرئيس في نجاح تحليل غرايس.

المبحث الأول

الاستلزام الحواري في معاني القرآن:

عمد غرايس إلى إيضاح الاختلاف بين ما يقال، وما يقصد، فما يقال هو: ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وما يقصد هو: ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر، اعتمادًا على أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال، ووسائل الاستدلال، ومن هنا فهو يفرق بين المعنى الصريح، وبين ما تحمله الجملة من معنى متضمن فنشأت عنده فكرة الاستلزام[5]. التي تقوم على فكرة أنَّ جمل اللغة تدل في أغلبها على معان صريحة، وأخرى ضمنية، تتحدد دلالتها داخل السياق الذي وردت فيه، فنظرية الاقتضاء التخاطبي التي كان لـ(غرايس) الفضل في إبتكارها قد بدأ بها عهدًا جديدًا في علم الاستعمال؛ ذلك أن ((الاقتضاء التخاطبي لم يكن نظريةً لغويةً فحسب، وإنما كان أداةً مثمرة لحلّ الكثير من المشكلات الفلسفية والمنطقية أيضًا))[6]

إن ظاهرة الاستلزام التخاطبيّ حديثة المعالجة، يرجع البحث فيها إلى المحاضرات التي ألقاها غرايس في جامعه هارفرد سنه 1967 بعنوان: (المنطق والتخاطب)، ومحاضرات 1971 بعنوان: (الافتراض المسبق والاقتضاء التخاطبي)[7] وقد ابتكر غرايس مصطلح الاقتضاء implicature، والفعل implicate، واشتقه من الفعل imply بمعنى يتضمّن، أو يستلزم، وقد اشتق من الفعل اللاتيني plicare بالمعنى نفسه[8]، وينطلق غرايس من فكرة أن جمل اللغة تدلّ في أغلبها على معانٍ صريحة، وأخرى ضمنية تتحدّد

(1) ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: 96، وينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن: 238.
(2) ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: 215، وينظر: المحاورة مقاربة تداولية، حسين بدوح: 160.
(3) ينظر: مدخل إلى دراسة التداولية (مبدأ التعاون ونظرية الملائمة والتأويل)، فرانثيسكو يوس راموس: 70.
(4) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، آن ريبول، وجاك موشلر: 21.
(5) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 33، وينظر: الاستلزام الحواري في سورة البقرة في القران الكريم (دراسة وصفية تحليلية تداولية) بحث جامعي، حجر نورما وحيدة، 2010: 8.
(6) نظرية المعنى في الفلسفة بول غرايس، صلاح إسماعيل: 16.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 16.
(8) ينظر: المصدر نفسه: 78.

دلالتها داخل السياق الذي وردت فيه، هذه الظاهرة سماها غرايس (الاستلزام الحواري)[1] أو (نظرية التخاطب)، أو (نظرية الاقتضاء)[2]. ويمكن أن نوجز مفهوم الاستلزام التخاطبي، بأنَّه ((عمل المعنى، أو لزوم الشيء عن طريق قول شيء أخر، أو قل: – إنه شيءٌ يعنيه المتكلم، ويوحي به، ويقترحه، ولا يكون جُزْءًا مما تعنيه الجملة بصورة حرفية))[3].

ويرتدّ مصطلح الاستلزام الحواري في العرف التداوليّ إلى أنّ((معنى جمل اللغات الطبيعية إذا روعي ارتباطها بمقامات إنجازها لا ينحصر في ما تدلّ عليه صيغها الصورية من استفهام، وأمر، ونهي، ونداء، وإلى غير ذلك من الصيغ المعتمدة في تصنيف الجمل))[4]. وقد لاحظ غرايس أن بعض الأقوال تبلغ أكثر ممّا يدلّ عليه مجموع الكلمات التي تكوّن الجملة، ويُسَمّى غرايس هذا الجانب من دلالة الأقوال الذي يَفْلِتُ عن شروط الصدق استلزامًا خطابيّا. ويتعيّن انطلاقًا من هذا أن نفهم أَن المتكلم يجعل سامعه يدرك من الدلالة ما يفوق المعنى الحرفي للجملة[5]

فيشرع المتحاورون في إقامة خطوط تصرّف مشترك ويعالجون المواضيع التي تهمهم أكثر. وعندما ينقطع هذا الاتجاه المتبادل تدخل المحادثة في مأزق يفضي بدوره إلى انقطاع عنيف للحوار، فقد عرف غرايس مبدأه بلحاظ تكييف الإضافة اللسانية مع متطلبات فعل المحادثة نفسه في الاتجاه الذي قد تنحو لاتخاذه يصير الحوار فعليًّا، يتفرع هذا المبدأ العام إلى سلسلة من القواعد التي على المتكلمين احترامها إذا كانوا يرغبون في أن يكون الحوار ذا فعالية، غير أنه حتى عندما لا يتمّ احترام واحدة من هذه القواعد، فعلينا افتراض أن لدى المتكلم سببًا دفعه إلى ذلك، وبأنه لم يتم انتهاك مبدأ التعاون في خطوطه العريضة. وهذا التأكيد مهم، بحسب غرايس؛ لأنه يسمح لنا بإقامه مبدأ تفسيري لسؤال مفاده: لماذا تعبر الأقوال عادة عن أكثر بكثير مما تقوله في الواقع فقط إذا راعينا معناها القضويّ؟ وهي ظاهرة أطلق عليها غرايس تسمية (استلزام)[6]. فالسامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال، ووسائل الاستدلال[7].

وتقتضي فرضية غرايس أن المخاطب يستند إلى هذا التعاون للقيام باستدلالات غير برهانية، فسلوك المتكلم في التواصل إذا كان متعاونًا، يكون سببًا رئيسًا لوصفه بـ(السلوك العقلانيّ)[8].

وتتفرع عن هذا المبدأ أربعة مبادئ فرعية يضمُّ كلّ مبدأ منها قواعد أكثر تحديدًا، ويشترط فيها أن تكون نتائجها منسجمة مع مبدأ التعاون، وهي[9]:

- **مبدأ الكم (m.de quantite)**

وهو المبدأ الذي يفرض على المرسِل أو المتكلم أن يوافق، بين كم المعلومات وكم المفردات المستعملة في نقلها إلى المتلقي ويسمى هذا في البلاغة العربية "بالمساواة" التي يقصد بها الطريق الوسط في التعبير بين الإيجاز والإطناب. وتتدرج تحت هذا المبدأ قاعدتان فرعيتان، هما: 1– اجعل تدخلك إخباريا بالقدر المطلوب، 2– لا تجعل تدخلك الإخباري يتجاوز المطلوب.

- **مبدأ الكيف (m.de qualite)**

يفرض هذا المبدأ على المرسل أو المتكلم أن يكون صادقًا في تدخله، وتتدرج تحته قاعدتان فرعيتان، هما:

1–لا تقل ما تعتقده خاطئًا، 2–لا تقل مالا تستطيع إثباته بدليل.

(1) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 33.
(2) ينظر: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس: 78.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 78.
(4) مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، باديس لهويمل: 185.
(5) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، آن ربول، جاك موشلار: 21
(6) ينظر: مدخل إلى دراسة التداولية، فرانثيسكو يوس راموس، ترجمة: يحيى حمداي: 77-78، 80.
(7) ينظر: آفاق جديده في البحث اللغوي المعاصر: 34، وينظر: اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، مرتضى جبار كاظم: 148.
(8) ينظر: تداوليات الخطاب السياسي، نور الدين اجعيط: 76.
(9) ينظر: المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح: 162، وينظر: اللسان والميزان أو (التكوثر العقلي): 238، وأصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية، محمد الشاوش: 1/ 921، 922، واللسانيات الوظيفية، أحمد متوكل: 27، 26، ومدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، الجيلالي دالاش: 99، 100، وتداوليات الخطاب السياسي، نور الدين اجعيط: 76، والتداولية عند العلماء العرب: 33، 34.

- **مبدأ العلاقة (m-de relation)**

يفرض هذا المبدأ على المرسل، أو المتكلم أن يكون كلامه مفيدًا مناسبًا للقصد.

- **مبدأ الطريقة (m.de modalite)**

ينص هذا المبدأ على أن يكون تدخل المرسل واضحا، وتندرج تحت هذا المبدأ قواعد أربع هي:

1- دع الغموض، 2- دع اللَّبس 3- تجنب الحشو (أوجز) 4- كُنْ منظمًا.

لا جَرَم أن الغرض الرئيس من هذه المبادئ التي أسسها غرايس هو تحقيق الفعالية القصوى لتبادل المعلومات بين أطراف المحاورة؛ أي تحقيق تواصل مثالي وشفاف، ويتجاوز مجالها التبادل الكلامي إلى مختلف المعاملات الأخرى كتقديم المساعدة على سبيل المثال. ويعد احترام المبادئ السابقة، ولاسيما مبدأ التعاون الذي لا يمكن خرقه في المحاورة، وفي كل عملية تواصلية تفاعلية بمثابة تعاقد مواز لمجال الخطب، ويؤدي خرق إحداهما، مما يقود إلى استنباش وتولد ما يسمى عند غرايس ب(الاستلزام الحواري)[1].

لقد أراد غرايس لهذه القواعد أنْ تكون ضابطًا للمخاطب من أجل بلوغ الغاية في الوضوح، وترسّم ((للمشاركين ما يجب عليهم أن يقوموا به؛ لكي يتم التخاطب بالطريقة المثلى من التعاون والعقلانية والفعالية. بالطبع هذا لا يعني أن عليهم أن يتبعوا القواعد المذكورة حرفيا في كل الاوقات(...) بل المقصود من ذلك أنه حتى عندما لا يجاري التخاطب ما ترسمه القواعد المذكورة، يظلّ السامع يفترض، خلافًا للظاهر، أن المتكلم مازال يأخذ بهذه القواعد، ولو على مستوى أعمق، حتى يتسنى له التوصل إلى معنى ما))[2].

مبادئ الاستلزام الحواري في كتاب (معاني القرآن):

يقوم الاستلزام الحواري على انتهاك أحد عناصر مبادئ التعاون الحواري التي يتبعها المشتركون في الحوار[3]، ولتسليط الضوء على تلك القواعد في حالة الخرق سنتناولها في كتاب (معاني القرآن) على النَّحو الآتي:

أولًا: مبدأ الكم:

هو أحد عناصر الاستلزام الحواري الذي يعتمده المتخاطبون في خطاباتهم، ويلزم أنْ يكون الكلام بالقدر المطلوب لا أكثر، ولا أقل[4] هذا إن لم يكن هنالك خرق لمبدأ الكم الذي يخرق بالزيادة، أو النقصان، بحسب حاجة طرفي الخطاب، ولابدّ من الخرق، ليتحقّق الاستلزام الحواري[5].

إنَّ خرق مبدأ الكمّ يلمس عند الفرّاء في النصوص القرآنية شرحًا وتحليلًا، عن طريق تسليط الضوء على النصوص التي فسّرها، فهو يقول في قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٩ ﴾ [سورة الجمعة: 9]: ((إذا أمر بترك البيع فقد أمر بترك الشراء؛ لأن المشتري والبيّع يقع عليهما البيّعان، فإذا أذّن المؤمن من يوم الجمعة حرم البيع والشراء))[6]، فإن الأمر بترك البيع يستلزم ضمنيًا الأمر بترك الشراء؛ لأن كلاّ منهما وقع عليهما البيع، أي: حدوث عملية البيع وقعت على كلّ من البائع والمشتري على حدّ سواء فإن أمر التحريم واقع على كليهما. فهو لم يذكر الشراء؛ لأنه لما ذكر البيع، فقد كلّ على الشراء.

وفي قوله: (وَذَرُوا الْبَيْعَ) يقال: فلان يذر الشيء، أي يقذفه لقلة اعتداده به ولم يستعمل ماضيه، وهو (وذر)، أي اتركوا المعاملة. فالبيع مجاز عن المعاملة مطلقًا كالشراء، والإجارة والمضاربة وغيرها، ويجوز إبقاء البيع على حقيقته ويلحق به غيره بالدلالة، وقال بعضهم: النهي عن البيع يتضمن النهي عن الشراء؛ لأنهما متضايفان لا يعقلان إلّا مًعا، فاكتفى بذكر أحدهما عن الآخر، وأراد

(1) ينظر: المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح: 162، وينظر: انسجام الخطاب في مقامات السيوطي، مقاربة تداولية: 44، والاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي ادراوي: 102.
(2) الاقتضاء في التداول اللساني (بحث)، عادل فاخوري: 146.
(3) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: 34.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 34.
(5) المصدر نفسه: 34.
(6) معاني القرآن: 3/ 157.

الأمر بترك ما يذهل عن ذكر الله (جل جلاله) من شواغل الدنيا[1]، ودَلَّ الفرّاء على ذلك بقوله: ((لأن المشتري والبيّع يقع عليهما البيّعان))[2].

يقول مانغينو: ((إن القول ليس هو دائمًا القول تصريحًا، فالنشاط الخطابي يشابك باستمرار بين المقول وغير المقول، وليس أَقل فوائد التداولية إعطاء الجمل التضمينية أَحقية كاملة، ابتداءً من المقولة التقليدية عن الحذف في التركيب، هذه الفائدة من جهة أَخرى طبيعية بالنسبة لمتضمنات القول إذا رأينا أَن التداولية تضع ثقلها في الاستراتيجيات غير المباشرة للمتلفظ، وفي عمل تأويل الملفوظات عند المتلفظ المشارك))[3].

ومن الأساليب التي تعامل معها الفرّاء في خرق مبدأ الكم بالزيادة، هو أَسلوب الإخبار عن أَفانين الإعجاز في الاستعمال القرآني، وتنوع التعبير بالأساليب الخبرية، و الإنزياحات غير المألوفة عن فائدة الخبر أي: السياقات الإنتاجية، ولزوم الفائدة إلى دلالات وإيحاءات أخر يقتضيها المقام، ويتسلمها المتلقي بمعونة القرائن، والتوبيخ واحد من تلك المعاني والسياقات الإنتاجية الذي وردت في النص القرآني في قوله تعالى: ﴿ يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [سورة النحل: 83][4]، الذي فسّره الفرّاء بقوله: ((يعني الكفار إذا قيل لهم، مَنْ رزقكم؟ قالوا: الله، ثم يقولون بشفاعة آلهتنا فيشركون، فذلك إنكارهم(نعمة الله)))[5] ففي قوله (نعمة) إحالة إلى الكفار، وهذه الآيّة تتضمّن معنىً صريحًا يتمّثل في التأكد الذي يظهر في ظلّ الفعل (يَعْرِفُون) منهم يعلمون نعمة الله المعدودة عليهم، إنهم منتفعون بها، ومع تحققهم أَنها نعمة من الله ينكروها، أي: ينكرون شكرها، فإن نعمه تقتضي أَنْ يشكر المنعم عليه بها مَنْ أَنعم عليه، فلما عبدوا ما لا ينعم عليهم فكأنهم ينكرونها على سبيل التقريع والتوبيخ بأنهم يعرفون نعمة الله، ويقرّون نعمة الله ويقرّون أَنها من عنده. ثم ينكرونها ويكفرون به تعالى. وجعل ذلك إنكارًا على سبيل المجاز، إذا لم يرتبوا على معرفة نعمة الله بلحاظ عبادته، وإفراده من دون ما نسبوا إليه من الشركاء[6].

فعندما سئلوا: مَنْ رزقهم؟ (قالوا الله)، ولكن ازدادوا على جوابهم، وهو دليل على شدّة كفرهم، وطغيانهم (قالوا شفاعة آلهتنا)[7]، فبعلمهم أنه من الله تأتي هذه النعم، ولكن شدة كفرهم وإنكارهم قادتهم إلى هذه الإجابة فقد خرق هنا مبدأ الكم؛ إذ أجابوا هنا زيادة على جوابهم، ونلاحظ هنالك مدة زمنية بين الردّين، وهو قولهم: (الله) ردّا على سؤالهم مَنْ رزقكم؟، ثم بعد ذلك زادوا عليه الجواب الآخر وهو بشفاعة الهتنا، وهنا حدث الخرق؛ لأنهم أجابوا بجواب لم يسألوا عنه وتمادوا فيه بالإنكار، وفي أثناء الإنكار يقوم المتكلم بخرق قاعدة الكم التي تحث على قدر (كمية) الإخبار الذي يجب ان تلتزم به المبادرة الكلامية، وتتفرع إلى مقولتين: [8]

1- اجعل مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الإخبار.

2- لا تجعل مشاركتك تفيد أكثر مما هو مطلوب، وهذا هو الخرق الذي ينتج ظاهرة الاستلزام الحواري وينتج معنى الإنكار.

إن الإخلال بقاعدة الكم على عدّ أَنه لم يقدّم المعلومات اللازمة، وبما أن الاخلال لا يمكن إرجاعه مطلقًا إلى قصور في خطاب الله سبحانه وتعالى، ولكن الخرق في جواب الكفّار الواضح في الجوابين.

فالمعرفة والإنكار متقابلان كالعلم والجهل، وها هو الدليل على أن المراد بالابتكار وهو عدم المعرفة لازم معناه، وهو الابتكار في مقام العمل وهو عدم الإيمان بالله ورسوله، واليوم الآخر، أو الجحود لسانًا مع معرفتها قلبًا، يعرفون نعمة الله بعنوان أنها نعمة منه،

(1) ينظر: روح البيان، إسماعيل حقي أبو الفداء: 524/9.
(2) معاني القرآن: 3/ 157.
(3) تداولية الخطاب السردي تحليلية في وحي القلم للرافعي، محمود طلحه: 146، نقلًا عن:
D.Mainguenaeau ،discours litteraire pragmatique pour ،p77
(4) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 3/ 413، والبحر المحيط، أبو حيان الاندلسي: 6/ 578، وأساليب التوبيخ في القرآن الكريم، عباس علي الأوسي: 15.
(5) معاني القرآن: 2/ 112.
(6) ينظر: المصدر نفسه: 112/2.
(7) المصدر نفسه: 112/2.
(8) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: 34.

ومقتضاه أنْ يؤمنوا به وبرسوله واليوم الآخر، ويسلموا في العمل ثم إذا وردوا مورد العمل عملوا بما هو آثار الإنكار دون المعرفة، وأكثرهم لا يكتمون بمجرد الإنكار العلمي، بل يزيدون عليه بكمال الكفر والعناد مع الحق والجحود والإصرار عليه، وفيه أن هؤلاء خارجون عن إطلاق الآيّة رأسًا، فإنها تذكر توبيخًا وإبعادًا أنهم ينكرون نعمة الله بعدما عرفوها، وهؤلاء إن كانوا ينكروها كانوا بذلك كافرين، إن لم ينكروها لم يدخلوا في إطلاق الآيّة قطعًا[1]، فهو اسْتِئْنَافُ بَيَان؛ لأَنَّ تَوَلِّيَهُمْ عن الإسلام مع وفرة أسباب اتباعه يثير سؤالًا في نفس السامع: كيف خفيت عليهم دلائل الإسلام؟، فيجاب بأنهم عرفوا نعمة الله ولكنهم أعرضوا عنها إنكارًا ومكابرة. والمغنى: هم يعلمون نعمة الله المعدودة عليهم فإنَّهم منتفعون بها، ومع تحققهم أنَّها نعمة من الله ينكرونها، أي: ينكرون شكرها، فإنَّ النعمة تقتضي أنْ يشكر المنعم عليه بها من أنعم عليه فلما عبدوا ما لا ينعم عليهم فكأنهم أنكروها، فقد أطلق فعل (ينكرون) بمعنى إنكار حق النعمة، فإسناد إنكار النعمة إليهم مجاز لغوي، أو هو مجاز لغوي، أو هو مجاز عقلي، أي ينكرون ملابسها وهو الشكر[2]، أو ينكروا المنعم الذي أنعم النعم التي لاتُعدُّ ولا تُحصى قال تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٨ ﴾ [سورة النحل: 18].

ثانيًا: مبدأ الكيف:

وهو أحد عناصر الاستلزام الحواري الذي ينصُّ على أَن ((لا تقل ما تعتقد أَنه غير صحيح، ولا تقل ما ليس عندك دليل))[3]، هذا إن لم يكن هناك انتهاك لمبدأ الكيف، ولكن مبدأ الاستلزام الحواري تعتمد الخرق حتى يوصل المخاطب ما يريد إبلاغه إلى المخاطَب[4]. ولمعرفة الخرق الذي حصل في مبدأ الكيف لدى الفرّاء، لابدّ من رؤية الآيات القُرْآنِيّة التي تعامل معها من هذا الجانب، فمثال ما استعمل فيه الخرق، ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا لِلۡغَيۡبِ حَٰفِظِينَ ﴾ [سورة يوسف: 81]، قال الفرّاء: ((لم نكن نحفظ غيب ابنك، ولا ندري ما يصنع إذا غاب عنا. ويقال: لو علمنا أنْ هذا يكون لم نخرجه معنا))[5].

إنَّ الفرّاء قد فّسر الآيّة تفسيرًا تداوليًا؛ إذ يرى أن إخوان يوسف لم يقولوا الحقيقة لأَبيهم بقوله: ((لم نكن نحفظ غيب ابنك... ويقال: لو علمنا: أَنَّ هذا يكون لم نخرجه معنا))[6]، فإخوان يوسف (عليه السلام)، قد خرقوا مبدأ الكيف، وهو أنْ يقول المتكلّم ما ليس عنده دليلٌ، أو يقول ما لا يعتقد به؛ لغاية ما[7]، إخوان يوسف قالوا هذا: حتّى يتخلصوا من يوسف، والدليل قولهم: ((لو علمنا أَنَّ هذا يكون لم نخرجه معنا))[8]، فهو دليل على أنهم كانوا يكذبون على أبيهم بشأن يوسف، والسرقة، فبعد أَنَّ قرَّر الأخُ الأكبرُ البقاء في مكانه وعدم الذهاب معهم إلى ديار أبيهم (عليه السلام)، وأمر إخوته بالرجوع إلى أَبيهم وإخباره بما حصل دونما تردّد أو تزييف ليقولوا له: ﴿ إِنَّ ٱبۡنَكَ سَرَقَۖ وَمَا شَهِدۡنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمۡنَا وَمَا كُنَّا لِلۡغَيۡبِ حَٰفِظِينَ ﴾ [سورة يوسف: 81]، منتقيًا لهم ردًّا يكونون فيه مؤكدين عبارة الحدث الرئيس بـ(إنّ) وهي قولهم في ضوء البيان القرآني: ﴿ إِنَّ ٱبۡنَكَ سَرَقَ ﴾، وهو ردّ يشي بإجماعهم على التحلّي بالقوة والثبات والبوح بما هو مستغرب، وخطير جدًا كي يمنعوه أول الأمر من أَي سؤال عن سبب عدم رجوع (بنيامين) معهم، فالسارق يبقى محجوزًا عند أصحاب الحاجة جزاءً على فعلته، ثم أكدوا حديثهم، وما أخبروا به مؤكدين، هما: أسلوب القصر في قوله تعالى على لسانهم: (وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا)، ولحجب أي رفض من أَبيهم على ادّعائهم هذا، وجعله يسلّم بأنه الواقع، ولا واقع غيره، وتقديم الجار والمجرور (للغيب)، وما كان ينتظرهم قبل اصطحابهم أَخاهم، وتثبيتًا لبراءتهم من أسباب ما حصل لـ(بنيامين) بعبارة مفتاحها النفي، ووسيلتها توكيد هذا النفي بما لا يدع مجالًا للشك، ولا منفذًا للإنكار[9]. يتضح مما سبق أن الفرّاء قد اقترب من التداوليين في ما يرونه من أن

(1) الميزان في تفسير القران، للسيد محمد حسين الطباطبائي: 50/8.
(2) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور التونسي: 243/14.
(3) آفاق جديده في البحث اللغوي المعاصر: 34.
(4) ينظر: مدخل إلى الدلالة الحديثة، عبد المجيد جحفة: .31.
(5) معاني القرآن: 53/2.
(6) المصدر نفسه: 53/2.
(7) تداولية الخطاب السردي دراسة تحليلية في وحي القلم للرافعي: 122.
(8) معاني القرآن: 2/ 53.
(9) ينظر: معطيات التوكيد الدلالية (دراسة تحليلية في سورة يوسف)، د. علي عبد الفتاح: 99.

المتكلم إذا قال خلاف ما يعتقد صحته، فالغرض ما، وهو ما رآه الفرّاء في النصّ، الذي يعدّ لدى التداوليين خرقًا لمبدأ الكيف الذي هو أحد مبادئ الاستلزام الحواري.

فمثال ما استعمل فيه الخرق لمبدأ الكيف ما جاء في قوله تعالى: ﴿ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ﴾ [سورة الانعام: 91]، حيث قال الفرّاء: ((يقول كَيْفَ قلْتُم: لم يُنزل الله على بشر من شيء وقد أُنزلت التوراة على موسى (تجعلونه قراطيس) والقرطاس في هذا الموضوع صحيفة (تبدونها وتخفون كثيرًا) يقول: تبدونها ما تحبون، وتكتمون صفة محمد (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم)))[1].

نلحظ أن الفرّاء قد فسّر النص على خرق مبدأ الكيف، أي: (كيف قلتم: لم ينزل الله على بشر من شيء، وأنزلت التوراة على موسى وهذا فيه إنكار توبيخ لهم، فالخرق واضح. و((أن المخاطبين بها هم المشركون، وهذا خبر عن اليهود بما كان واقعًا منهم من جعل الثروات في صحائف يتلاعبون بها، فيبدون منها للناس ما يتفق مع خطتهم في التضليل والخداع، والتلاعب بالأحكام والفرائض ويخفون مع ما لا يتفق مع هذه الخطة من صحائف التوراة! مما كان العرب يعلمون بعضه، وما أخبرهم الله به في هذا القرآن من فعل اليهود.. فهذا خبر عن اليهود معترض في سياق الآيّة لا خطابًا لهم، فقل لهم يا محمد: من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورًا وهدى للناس، مما يجعله اليهود صحائف يخفون بعضها، ويظهرون بعضها قضاءً لباناتهم من وراء هذا التلاعب الكريه! كذلك واجههم بأن الله علمهم بما يقص عليهم من الحقائق والأخبار، ما لم يكونوا يعلمون فكان حقًا عليهم أن يشكروا فضل الله ولا ينكروا أصله بإنكار أن الله نزل هذا العلم على رسوله وأوحى به إليه، ولم يترك لهم أن يجيبوا على ذلك السؤال. إنما أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يحسم القول معهم في هذا الشأن وألا يجعله مجالًا لجدل ولا يثيره إلا اللجاج))[2].

وقال أبو علي الفارسي (ت370هـ): المراد تجعلونه ذا قراطيس، وجوز غير واحد عدم التقدير على معنى تجعلونه نفس القراطيس، وفيه زيادة توبيخ لهم بسوء صنيعهم كأنهم أخرجوه من جنس الكتاب ونزلوه منزلة القراطيس الخالية من الكتابة، وليس المراد على الأول توبيخهم بمجرد وضعهم لهم في قراطيس؛ إذ كل كتاب لابد من أن يودع في القراطيس، بل المراد التوبيخ على الجعل في قراطيس موصوفة بقوله سبحانه: (تبدونها وتخفون كثيرًا)، وهذا خطاب لليهود بلا مرية وكانوا يفعلون ذلك مع عوامهم متواطئين عليه، وهو ظاهر على التقدير أن يكون الجواب السابق لهم لان مشافهتهم به يقتضي خطابهم، ومن جعل ما تقدم للمشركين حمل هذا على الالتفات لخطاب اليهود حيث جرى ذكرهم[3]. فإما أن يكون الخطاب لغير المشركين؛ إذ الظاهر أن ليس لهم علم في الكتاب الذي أنزل على موسى ولا باشروا إبداء بعضه وإخفاء بعضه، فتعين أنْ يكون خطابًا لليهود على طريقة الاندماج (أي الخروج من خطاب إلى غيره) تعريضًا باليهود وإسماعًا ولهم إن لم يكونوا حاضرين من باب إياك أعني واسمعي يا جارة، أو هو التفات من طريق الغيبة الذي هو مقتضى المقام إلى طريق الخطاب[4].

فالاستفهام بقوله مَنْ أنزل الكتاب؟ تقريري، إما لإبطال ظاهر كلامهم من جَحْد تنزيل كتاب على بشر، على طريق إقحام المناظر بإبداء ما في كلامه من لزوم الفساد، مثل فساد اطراد التعريف أو انعكاسه، إما لإبطال مقصدهم من إنكار رسالة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) بطريقة الإلزام لأنّهم أظهروا أنّ رسالة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) كالشيء المحال فقيل لهم على سبيل التقدير من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى ولا يسعهم إلا أن يقولوا: الله، فإذا اعترفوا بذلك فالذي أنزل على موسى كتابًا لِمَ لا يُنزل على محمّدٍ مثله، كما قال تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [سورة النساء: 54][5]. والاشارة إلى القرآن؛ لإرادة تبكيتهم لنفيهم نزوله بجعله كالحاضر المشاهد. فأتى باسم الإشارة لزيادة تمييزه تقوية لحضوره في الأذهان، وكناية بالإشارة عن كون المشار إليه امرًا مطلوبًا مبحوثًا عنه، فإذا عُثر عليه أشير إليه[6].

(1) معاني القرآن: 343/1.
(2) في ظلال القرآن، سيد قطب: 1146/2.
(3) ينظر: روح المعاني، الآلوسي: 208/4.
(4) ينظر: التحرير والتنوير: 7/ 368.
(5) ينظر: التحرير والتنوير: 7/ 368.
(6) ينظر: المصدر نفسه: 369/7.

فقد وبّخَ اليهود على جعلهم الكتاب في قراطيس موصوفة بـ(تبدونها وتخفون كثيرًا)، فالجملة المعطوفة والمعطوف عليها في موضع الصفة لقراطيس، والعائد على الموصوف من المعطوفة محذوف، أي: كثيرًا منها[1].

فالحوار جاء هنا في سياق السرد: في الجملة بـ(إذا قالوا ... والرد في الحوار: قُلْ من أنزل...) والسؤال هنا في المحاججة وهو: أنزل الله (جل جلاله) القرآن على النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، قالوا: ما أنزل الله على بشر من شيء ولكن الاجابة هنا تتوقف بالسؤال الاستنكار التوبيخي، فهو المناسب كما، وخرق مبدأ الكم في الاستطراد: تجعلونه قراطيس مع تبدونها، وتخفونها أي قلتم: لم ينزل الله على بشر من شيء، وقد أنزلت التوراة على موسى فجعلتم ذلك في قراطيس أي صحف وتكتمون صفة محمد (ﷺ) أنتم تبدون ما تحبون وتكتمون ما لا تريدوه[2]، فقاعدة الكم عند غرايس وليتش وغيرهما: اجْعل مساهمتك مفيدة كما هو مطلوب لغرض التبادل الحواري، ليس أكثر (هذا معيار كمي على قدر المطلوب)، فالجملة تجعلونه قراطيس فيكفي جدا للإجابة: من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى وهو سؤال إقرار، إقرار التوبيخ وهو معنى ثانوي، فالأساس هو إقرارهم بالحقيقة، ثم الجملة التفسيرية الاستطرادية (تجعلونه) خرقت الكم، وخرجت لإقامة حجه بذكر دليل مؤكد للإقرار استطراد، ففي قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ ﴾ [سورة الأنعام: 91]، وقوله تعالى: (تجعلونه قراطيس...) فعل كلامي غير مباشر، الأول استفهام خرج لغرض التوبيخ، والثاني إخبار خرج لغرض التوبيخ أيضًا.

ومن هنا يتضح أن الفرّاء قد اقترب ممَّا يراه التداوليون في مبدأ الكيف.

ثالثًا: مبدأ الطريقة:

يحاول هذا المبدأ جَعْلَ المتكلّم تدخله في الكلام واضحًا، ويتضّمن قواعد فرعية، هي: [3]

1-كن منتظمًا (مراعاة الترتيب)، 2-اترك الغموض واللَّبْس3-تجنّب الحشو (أوجز فيما تقول).

ويعتمد هذا المبدأ على خرق القاعدة[4]؛ لأن خرق هذه القاعدة يؤدي من المعاني ما لم يمكن أن يؤدي من دون هذا الخرق، كي ينجح الحوار بين طرفي الخطاب، وقد عالج الفرّاء خرق هذا المبدأ في مواطن عدة[5]، منها قوله تعالى﴿ فَلَمَّا جَآءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ ۖ قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ ۚ وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ ﴿٤٢﴾ ﴾ [سورة النمل: 42]، قال: ((أهكذا عرشك؟ فعرفت وأنكرت، فلم تقل، هو، ولا ليس به. فقالت: كأنه هو))[6].

فالفرّاء يرى أنَّ بلقيس قد أجابتْ بطريقة فيها تشكيك؛ إذ قالت: (كأنَّه هو)[7]، فقد استعملت أسلوب التشبيه حتى تعبّر عن الموقف، فالتشبيه هو من الآيات التلميحية التي يلجأ إليها المتكلم للتعبير عن مقصوده المستلزم بطريقة غير مباشرة، ويشترط في المتكلم أن لا يصرّح بوجه الشبه بين طرفيه، وإن فعل، فإنه سينتفي التلميح إلى التصريح، ومنه ينتقل إلى الاستراتيجية المباشرة[8]، فبهذا تكون بلقيس قد خرقت أساسًا مهمًّا من أسس مبدأ الطريقة، وهو (اترك الغموض واللبس)[9]؛ لأن جوابها لم يكن واضحًا معبرًا عن الحال في لم تقل: هو، وكذلك لم تقل: ليس هو، فقد استلزمت هذا الجواب الذي يدلّ على درجة عالية من البداهة، فهي عرفت بأنه ليس عرشها، فأنكرت أن يكون هو، ولكن لم تقل ليس هو، حتى تثبت لسليمان غير ما أخبروه الجنّ عنها، فلو قيل لها: أهذا عرشك؟ لقالت: نَعَمْ هو، لكنه لم يقصد السؤال بلْ قصد أنْ يختبرها، فتحول من المعنى الحقيقي إلى غرض مجازي هو الإنكار، وحتى لا يفوت ما هو المقصود من الأمر بالتنكير من إبراز العرش في معرض الإشكال والاشتباه.

(1) ينظر: روح المعاني: 208/4.
(2) ينظر: معاني القرآن: 343/1.
(3) ينظر: المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح: 162، وأصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن: 104.
(4) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: 34.
(5) ينظر: معاني القرآن: 259/2.
(6)المصدر نفسه: 259/2.
(7) ينظر: المصدر نفسه. 259/2.
(8) ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: 410.
(9) ينظر: المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح: 162.

فخرجت من معناها الأصلي المتمثل في إنشاء الاستفهام إلى معنى آخر مستلزم في سياق الخطاب، وهو طلب الجواب وهذا الخروج من المعنى الأصلي إلى الفرعي جاء ليؤدي وظيفة تداولية تتمثل في إقناع المتلقي في ظلّ خروجه إلى غرض آخر، كما أنه من جهة أخرى يعدُّه فِعْلًا كلامِيًّا مكرَّرًا في ذاته يؤدي هذه الوظيفة الإقناعية، والإقناع وعدم الإقناع يرتبط بتلبية المخاطب لطلب، أو عدم تلبيته، فـ(بلقيس) كانت تعرف أنَّ هذا لم يكن عرشها فقالت: (كأنه هو)[1]، فمعرفتها دليل على أنَّ بلقيس لم تكن ناقصة العقل، وأن حجة سليمان (عليه السلام) صحيحة، وأن قوله ومناظرته للجنّ كانت مثبتة في ضوء جواب بلقيس، فهي لم تعطِ الجواب الذي يدلّ على أنها لم تعرف عرشها، قال مقاتل: ((عرفتهُ لكنها شبهت عليهم كما شبهوا عليها، وقال عكرمة: كانت حكيمة لم تقل: نعم. خوفًا من أن تكذب، ولم تقل: لا؛ خوفً من التكذيب، قالت كأنه هو، فَعَرَفَ سليمان كمال عقلها حيث لم تقر ولم تنكر، وقيل اشتبه عليها أمر العرش؛ لأنها تركته في بيتٍ خلف سبعة أبواب مغلقة والمفاتيح معها))[2]، فقالت: ((كأنه هو))[3]، فقد وضَّح الجواب حال بلقيس، وهذا الأمر هو الذي جعلها تخرق قاعدة مهمة من قواعد الاستلزام الحواري متمثّلة بأساس مهم من أسس مبدأ الطريقة، قاصدة بذلك إيصال معلومة مهمة لسليمان (عليه السلام) وهو أنّها تمتلك الحكمة، والعقل المتزن مالم يملكه أحد في مملكتها؛ لذا استحقت أن تكون هي الملكة في بلادها.

ولمَّا كان سليمان (عليه السلام) متلقيًا للنص؛ بمعنى أنه ذو قدرة على فكِّ ما اعترض نص (بلقيس) من دلالات وأمارات، وهذا ما يقول به التداوليون؛ إذ ((يبرز دور المخاطَب في وظيفته التي يقوم بها عند تلقيه الخطاب وهي وظيفة التفكيك، أي تفكيك الرسالة اللغوية، وهو دور إيجابي من حيث كونه مكملًا لعملية التركيب التي قام بها المخاطِب؛ وذلك لأنه ليس هناك عملية تخاطب يتم إنجازها دون أن تمرّ بمرحلتي التركيب، والتفكيك))[4]، وهذا ما عمل عليه سليمان (عليه السلام) فاستطاعت بلقيس من إيصال ما تريد.

رابعًا: مبدأ المناسبة (الملائمة):

وهو أحد عناصر الاستلزام الحواري، وينصُّ على أنْ تجعل (كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع)[5] أي: (ليناسب مقالك مقامك)[6]، بمعنى أنْ يكون الكلام مناسبًا للموضوع، فيما إذا لم يكن هناك خرق لمبدأ المناسبة، فإن الكلام يخرج من مناسبة الموضوع، لغاية ما يتّخذها المخاطب لإيصال المعلومة للمخاطب[7].

ومن الأساليب التي تعامل معها الفرّاء في خرق مبدأ المناسبة هو أسلوب النفي الذي ورد في النص القرآني لغرض النفي في قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾ [سورة الاعراف: 12]، المعنى ما منعك أن تسجد، و(أنْ) في هذا الوضع تصحبها لا، وتكون (لا) صلة، كذلك تفعل بما كان في أوله جحْد، وربما أعادوا على خبره جحدًا للاستشياق من الجَحْد، والتوكيد له؛ كما قالوا:

مَـا إنْ رَأَيْنَـا مِثْلَهُـنَّ لِمَعْشَرٍ سُـودِ الـرُّؤُوسِ، فَوَالِجٌ وَفُيُولُ

و(ما) جحد، و(إنْ)جحد، فجمعتا للتوكيد، فقوله: (مَا مَنَعَكَ)، (ما) في موضع رفع، ولو وضع لمثلها من الكلام جواب مصحّح كان رافعًا، وقلت: منعني منك أَنك بخيل، وهو ما ذكر جوابه على غير بناء أوّله[8].

فقد رصد الفرّاء في تفسيره للنص القرآني مبدأً من مبادئ الاستلزام الحواري، وهو مبدأ المناسبة، والذي يأتي لسبب يريد المخاطِب عن طريقه إيصال معلومة للمخاطَب، ويبدو لنا أن الفراء قد وَعى عمل التداوليين من قبلُ في هذا المضمار بلحاظ قاعدة:

(1) ينظر: معاني القران: 259/2.
(2) معالم التنزيل في تفسير القران، البغوي: 506/3.
(3) معاني القرآن: 259/2.
(4) المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي: 155.
(5) ينظر: افاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 43.
(6) ينظر: اللسان والميزان او التكوثر العقلي: 232.
(7) ينظر: مقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس، علاء سامي عبد الحسين: 58.
(8) ينظر: معاني القرآن: 374/1.

((اجْعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع))[1]، فهو يرى أن إبليس أجاب لغير ما سُئل عنه، فلم يكن كلامه ذا علاقة مناسبة بالموضوع، قال: ((منعني منك أنك بخيل، وهو مِمّا ذكر جوابه على غير بناء أوّله))[2]، وبهذا يكون إبليس قد خرق مبدأ المناسبة كون السؤال جاء عن أمر معين، والجواب جاء مخالفًا لذلك السؤال الذي سأله عليه الله (جل جلاله)، بحسب ما يرى الفراء، وهو ما عليه أغلب المفسرين[3].

والذي يستجلي في ضوء الظهور القُرْآنيّ أنه سؤال موجّه من الله (جلّ جلاله) إلى إبليس الذي رفض السجود طاعة لله (جلّ جلاله)، ولكن هناك معنىً آخر يستلزمه هذا المعنى الظاهر، وهو الإنكار والتوبيخ، أي: توبيخ إبليس لعدم سجوده سجود طاعة، ولاحظنا أنه استعمل للدلالة على هذا المعنى: {مَا مَنَعَكَ}، فـ(ما) التي يقصد بها هذا الاستفهام، وهو أي شيء منعك من السجود، فالمعنى الحرفي في هذه الآية هو: الاستفهام. أمَّا المعنى غير الحرفي، فهو التعبير عن موقف معين، وهو التوبيخ والإنكار، واستشراف هذا المعنى قوله: (مَا مَنَعَكَ)، الذي يعني ما هو الشيء الذي منعك من السجود وكذلك جواب إبليس بقوله: (أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ) التي يخيل إلى أنه في ضوء جوابه يخبر فيهما عن نفسه بالفضل على آدم، وبعلمه بفضله عليه، وهو أن أصله من نار وأصل آدم من طين، فعَلم منه الجواب وزيادة عليه، وهي إنكار للأمر، واستبعاد أنْ يكون مثله مأمورًا بالسجود لمثله، كأنه يقول: مَنْ كان على هذه الصفة كان مستبعدًا أنْ يؤمر بما أمر به، فإن خروجه من معنى إلى معنى آخر مستلزم من السياق، وهو التوبيخ والإنكار، اللذان يكونان نتيجة لفعل المعصية (معصية أوامر الخالق)، فتارك المأمور به عاص، وكل عاص متوعد، و(متوعد) يقصد به وعيد الله (جل جلاله)[4]. ونوضّح ذلك حسب المخطّط الآتي:

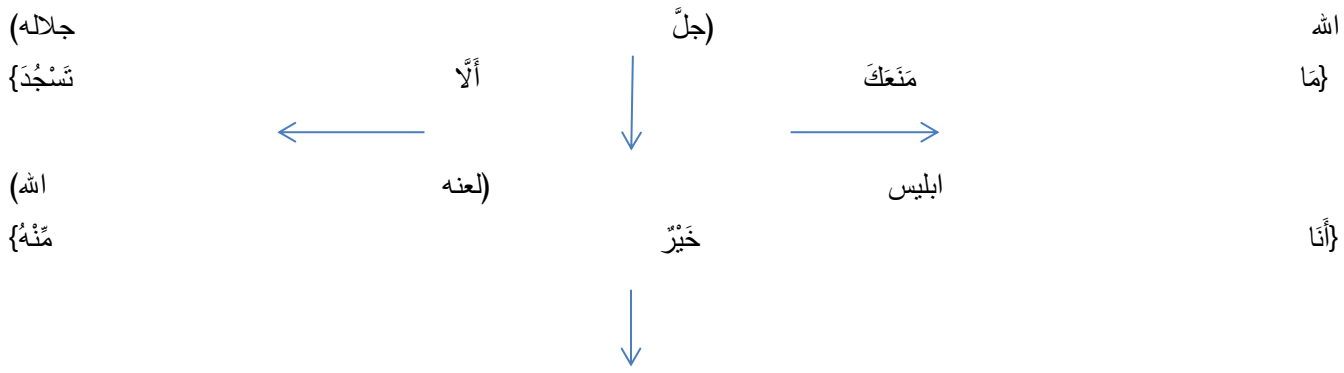

فإن هذا الانتقال من معنى إلى آخر أدّى إلى خرق قاعدة، وهي: قاعدة الكيف التي تنصّ: على أنه لا تقل ما يُعتقد أنه كاذب، فقوله: {مَا مَنَعَكَ} (ما) في موضع رفع، ولو وضع لمثلها من الكلام جواب مصحّح كان رافعًا، و قلت: منعني منك أنك بخيل، وهو ما ذكر جوابه على غير بناء أولّه، فقال: {أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ} ولم يقل: منعني من السجود؛ إني خير منه، فجواب إبليس خرق الكيف، وهو علمه أن آدم هو الذي أراده الله (جل جلاله) بمشيئة أنْ تسجد له الملائكة، ولكن إبليس أبى واستكبر وخرق الكيف، فمع علمه أنَّ آدم قد أعطاه الأفضلية من الله (جل جلاله) إلّا أنَّه كذب كلّ ذلك، وردّ بجواب خارق للصحة لما يعلمه، وهو {أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ}، فأدّى أن يستلزم الحوار الخروج عن المعنى الحقيقي، إلى معنى آخر مجازي، ليلائم ما جاء به السياق[5].

(1) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 36-37، وينظر: اللسان و الميزان او التكوثر العقلي: 232.
(2) معاني القرآن: 1/ 374.
(3) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري: 459/1، والجامع لأحكام القرآن، أبوعبد الله محمد القرطبي: 169/7.
(4) ينظر: معاني القرآن: 374/1.
(5) ينظر: معاني القرآن: 374/1.

فقوله: {أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ}، ولم يكن السؤال أيّكما خير؟، بل كان السؤال {قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ}؟ فكان الأولى أنْ يكون الجواب وهو ما يراه الفرّاء مناسبًا: منعني من السجود أنّي خير منه، كما تقول في الكلام: كيف بتَّ البارحة؟ فيقول: صالح، فيرفع؛ أو تقول: أنا بخير، فتستدل به على معنى الجواب، ولو صحَّ الجواب، لقال: صالحًا، أي بتُّ صالحًا[1].

وهذا التصور التداوليّ لمبدأ خرق المناسبة استشعَرَ بهِ الطاهر بن عاشور؛ فقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ ﴾ إشارة إلى إنه لم يُقدر له أنْ يكون من طائفة الساجدين، أي: انتفى سجُوده انتفاءً لا رجاء في حصوله بعد، و قد عَلمَ أنَّه أبى السجود إباءً؛ وذلك تمهيدًا لحكاية السؤال والجواب في قوله: قال ما منعك ألّا تسجد إذ أمرتك ابتدأ ابتداء المحاورة؛ لأنَّ ترك إبليس السجود لآدم بمنزلة جواب عن قول الله: اسجدوا لآدم، فكان بحيث يتوجه إليه استفسار عن سبب تركه السجود، وضمير: قال عائد إلى معلوم من المقام أي الله (جل جلاله) بقرينة قوله: ﴿ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾، وكان مقتضى الظاهر أنْ يقال: قلنا، فكان العدول إلى ضمير الغائب التفاتًا، نكتته تحويل مقام الكلام، إذ كان المقام مقام أمر للملائكة ومَنْ في زمرتهم فصار مقام توبيخ لإبليس خاصة[2]؛ وقد لمح دلالة الاستفهام في (ما)، قال: ((وما للاستفهام، وهو استفهام ظاهِرَهُ حقيقي، ومشوب بتوبيخ، والمقصود من الاستفهام اظهار مقصد إبليس للملائكة))، ومنعك معناه: صدَّك وكفَّك عن السجود، فكان مقتضى الظاهر أَن يُقال: ما منعك أنْ تسجُد؛ لأَنه إنَّمَا كفَّ عن السجود لا عن نفي السجود، فقد قال تعالى في الآية الأُخرى: ﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [سورة ص: 75]، فلذلك كان ذكر (لا) هنا على خلاف مقتضى الظاهر، فقيل هي مزيدة للتأكيد، ولا تفيد نفيًا؛ لأنَّ الحرف المزيد للتأكيد لا يفيد معنًى غير التأكيد، وفي توجيه معنى التأكيد إلى الفعل مع كون السجود غير واقع فلا ينبغي تأكيده خفاءً؛ لأنَّ التوكيد تحقيق حصول الفعل المؤكد، فلا ينبغي التعويل على هذا التأويل[3].

وهذا الفهم التداولي التفت إليه الزمخشري(ت538هـ) من قبل، قال: ((وما منعك ان تحقق السجود وتلزمه نفسك؟ إذ أمرتك؛ لأن أمري لك بالسجود أوجبه عليك إيجابًا وأحتمه عليك حتمًا لا بدَّ لك منه فإن قلت: لِمَ سأله عن المانع من السجود، وقد علم ما منعه؟ قلت: للتوبيخ، ولإظهار معاندته وكفره وكبره وافتخاره بأصله وازدرائه بأصل آدم، وأنه خالف أمر ربّه معتقدًا أنه غير واجب عليه، لما رأى انَّ سجود الفاضل للمفضول خارج من الصواب. فإن قلت: كيف يكون قوله أنا خير منه جوابا لما منعك، وإنما الجواب أن يقول: منعني كذا؟ قلت: قد استأنف قصة أخبر فيها عن نفسه بالفضل على آدم، وبعلة فضله عليه، وهو أنَّ أصله من نار وأصل آدم من طين، فعلم منه الجواب وزيادة عليه، وهي إنكار للأمر واستبعاد أن يكون مثله مأمورًا بالسجود لمثله، كأنما يقول: من كان على هذه الصفة كان مستبعدًا أن يؤمر بما أُمر به))[4].

المبحث الثاني

متضمّنات القول في معاني القرآن:

يعدُّ مفهوم متضمنات القول من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها المنهج التداولي؛ إذ يؤلف حلقة متصلة مع حلقات البحث التداولي الأخرى، كثيرًا ما نقصد أكثر مما نقول، بمعنى أننا نضمن في قولنا أمورًا لا نذكرها بصريح العبارة، وهذا ما يُدعى بـ(متضمنات القول) (les implicates)، ويتعلق هذا المفهوم بـ(رصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره)[5]، وتتشكّل متضمنات القول من نمطين، وهما: الافتراض المسبق presupposition، والقول المضمر les sous-entendus، فالمتخاطبون ينطلقون من معطيات، وافتراضات معترف بها، ومتفق

(1) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 374.
(2) ينظر: التحرير والتنوير: 39/8.
(3). ينظر: المصدر نفسه: 39/8.
(4) الكشاف: 89/2-90.
(5) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: 30، ومحاضرات في اللسانيات التداولية، خديجة بوخشة: 30.

عليها بينهم؛ فالافتراض المسبق هو ((الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواة ضمن السياقات، والبنى التركيبية العامة))[1]، فالتضمّن هو احتواء شيءٍ لشيءٍ آخر، أو احتواء كلمة لكلمة أخرى؛ وذلك لكون المعنى الأصلي للكلمة قد احتوى معنىً آخر ثانويًّا يفهم في ضوء سياق الخطاب، وهذا المعنى ظاهر عند تتبع أمهات المعاجم اللغوية، فهي تشير إلى أن مصطلح التضمين: هو إحراز الشيء في شيء آخر، ومنه يُقال: تضمنته الأرض، والقبر، والرحم[2]، ومنه يُقال: فهمتُ ما تضمنه كتابكَ؛ أي ما اشتمل عليه، وكان ضمنه وأنفذته ضمن كتابي، أي في طياته[3]، وبهذا المعنى قال ابن فارس: إن التضمين هو جعل الشيء في شيء يحويه[4]، و يُعرف الكلام الضمني بأنه: (الكلام الذي لا يظهر على سطح الملفوظ)[5]، وما يميز الضمنيات التداولية أنه لا يمكن للمخاطب الوصول إليها إلّا عن طريق السياق بالاعتماد على قوانين الخطاب[6].

تشكّل نظرية المتضمنات ركنًا رئيسًا في منظومة المفاهيم التداولية؛ لما لها من أثر محوري في العملية التواصلية بين المتكلّم والمتلقّي، كما تعمل على تهذيب الخطاب من حيث الشكل والمضمون، زد على ذلك لها أثر في بناء الخطاب وفهمه، ويرى بعضهم أنها ((كل فرضية نستلخصها من قول لم يقع إبلاغها صريحًا))[7]، وترى أوركيوني أن المتضمنات، هي: ((كل المعلومات القابلة للنقل عبر قول معين، والتي يبقى تفعيلها خاضعًا لبعض خاصيات السياق التعبيري الأدائي))[8]، في حين يرى فيليب بلانشيه أن المتضمن هو: ((مفهوم يشمل في الوقت ذاته مفهومي (غير الصريح) و(الإستلزام))[4]، أما فان دايك و منغونو، فيريا أن ((لغة التخاطب الطبيعي قد تكون غير صريحة؛ لأن بعض القضايا لا يمكن أن يصرح بها تصريحًا مباشرًا؛ إذ يمكن أن تستنتج من قضايا أخرى عبر عنها مباشرةً)).[5] ولما كان كلُّ خطاب تواصل يكون تصريحيًا بشكل جزئي، وضمنيًا بشكل جزئي أيضًا على وَفْقِ درجة مراعاة تلك القواعد، فإن جزءًا من الدلالة ينشأ من معطيات ضمنية، وفي حال غياب هذا الضمني يمتنع التواصل، وقد شدد التداوليون على متضمنات القول، لما لها من أهمية في تحقيق التواصل، فقد عمق أوستن تأمله لظاهرة الضمني عند فحصه مختلف الطرق التي يستلزم فيها إخبار صحة إخبارات أخرى، وذلك عند تأمله الإخفاقات، وحالات عدم النجاح[6].

وبوضوح أكثر عدّ سيرل الضمني شرطًا لنجاح أي عمل قولي؛ لأن مقاصد المتكلمين تقع في ضمن شروط النجاح التّعاونيّة، وفي ضمن القوة المتضمنة في القول[7].

فإن أي حديث، أو حوار يدور بين شخصيتين، أو أكثر، فهناك جانب صريح، وآخر ضمني، وهذا الأخير يُفهم في ضوء تجليات الكلام، فمثلًا: ((عندما يقول لك صديقك أشعر بخير اليوم، أو أني في أفضل حال اليوم، فأنت تلقائيًا تفهم أنه لم يكن كذلك بالأمس، ((وهذا المعنى الذي استنتجه جاء معنىً ضمنيًا من خلال قوله، ويمكننا أن نستخرج معاني ضمنية عدة من هذا المثال: إن هذا الصديق كان يشكو من مرضٍ بالأمس، إنه بإمكانه إنجاز أي عمل اليوم.

يزاد على ذلك فإن أقوالنا، وحواراتنا لا تتمُّ دائمًا بالتصريح، فهناك معوقات تمنعنا من التصريح في أقوالنا دائمًا، والتداوليون على اختلافهم يجمعون على أن الأخبار لا تتم بالتصريح فقط، ويعود ذلك إلى وجود العديد من المحظورات التي تمنع المتكلم من التصريح، وهذه المحظورات قد يكون مصدرها المجتمع، فضلًا عن ذلك الأخلاق، والعادات، والدين، والسياسة،...وغيرها. وينعكس ذلك

(2) التداولية عند العلماء العرب: 30.
(3) ينظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي: 1(مادة ضمن)/ 50-51.
(4) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجواهري: 5(مادة ضمن)/ 2155.
(5) ينظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس(مادة ضمن) 372.
(6) المقام في الشعر الجاهلي تناول تداولي لمعلقتي عمرو بن كلثوم، والحارث بن حلزة(رسالة ماجستير)، فريدة موساوي: 24.
(1) ينظر: المقام في الشعر الجاهلي تناول تداولي لمعلقتي عمرو بن كلثوم، والحارث بن حلزة: 24، في سبيل منطق للغة، روبير مارتان، ترجمة وتقديم: الطيب البكوش: 216
(2) القاموس الموسوعي للتداولية، آن روبوال وجاك موشلر: 21.
(3) المضمر، أوركيوني، ترجمة ريتا خاطر: 50.
(4) التداولية من أوستن إلى غوفمان: 144.
(5) النص والسياق السردي، فان دايك، ترجمه: عبد القادر قنيني: 156.
(6) ينظر: النص والسياق السردي: 145.
(7) المصدر نفسه: 146-147.

على اللغة بوصفها وليدة المجتمع[1]، فهو يضطلع بدور كبير في عملية التواصل، والكلام ((لا يعني تقويض كل فكرة بكلمة، إنما يعني أن إنشاء الكلام يتمُّ انطلاقًا من تجربة تواصل))[2]، وهذا ما يجعلنا نشير إلى أن العلاقات، أو الشكل الذي يكون عليه التضمينات، أو المضمرات في علاقة هي التضمين، وقد عرفه (غرايس) بقوله: ((إن بعض الأقوال التي تنأى عن شروط حقيقية للجملة، يطلق عليها تضمينًا))[3].

وقد تعرض قسم من الباحثين العرب إلى بيان مفهوم المتضمنات، فهو ((المعنى الإضافي الذي توحي به كلمة ما زيادةً على معناها الأصلي، وغالبًا ما يختلف المعنى الإضافي من شخصٍ إلى آخر))[4]، في حين نجد من يعرف المتضمنات أنها: ((معنى خاص تأخذهُ الكلمة، أو الملفوظة في مقام أو سياق معين))[5]، ويرى الدكتور محمد مفتاح أن أي لغة من اللغات لا تستطيع –مهما كان قوامها–، ولا أي متكلم أن يعبر عن كل الأشياء تعبيرًا مباشرًا[6]، وهذا ما ألتفت إليه الدكتور حسين بدوح أيضًا، فيرى أن المتكلم قلما يسلك طريق التصريح، فهو –غالبًا– يميل إلى طريق التضمين[7]، ومن لوازم ولواحق المتضمنات ولواحقها التي ترشحتْ لدى التداوليين، مبدأ الافتراض المسبق، ومبدأ الإضمار (الحذف)، وهذا ما سنحاول بيانهما في معاني القرآن للفرّاء عند الفرّاء.

أولًا: الافتراض المسبق:

ينتمي الافتراض المسبق إلى الجهاز المفاهيمي للاستراتيجية التداولية، وهو يحدد على أساس معطيات لغوية، ويرى التداوليون أن الافتراضات المسبقة ذات أهمية قصوى لعملية التواصل والإبلاغ، في التعليميات Didactiqu، ثم الإعتراف بأثر الإفتراضات المسبقة منذ زمن طويل فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه، أما مظاهر سوء التفاهم المنضوية بالتواصل السيء، فلها سبب أصلي مشترك، وهو ضعف أساس الافتراضات المسبقة اللازمة لنجاح كلّ تواصُل كلاميّ[8]، يوجه المتكلم حديثه إلى السامع على أساس ما يُفترض سلفًا أنه معلوم له، وقد لوحظ أن الافتراض السابق قد يكون مرتبطًا ببعض العبارات اللغوية دون بعض، فإذا قال رجلٌ لآخر: أغلق النافذة، فالمفترض سلفًا أن النافذة مفتوحة، وأن هناك مبررًا يدعو إلى إغلاقه، وأن المخاطب قادر على الحركة، وأن المتكلم في منزلة الأمر، وكل ذلك موصول بسياق الحال، وعلاقة المتكلم؛ من أجل ذلك كانت دراسة الافتراض السابق مثار اهتمام الباحثين منذ أوائل العقد السابع من القرن العشرين؛ إذ سببت مشكلات حقيقية للنظريات التحويلية، فضلًا عن أنها شغلت حيزًا وسيعًا من اهتمام علماء الدلالة، ثم برزت إلى موقع الصدارة من اهتمام الباحثين في أوائل العقد الثامن؛ إذ أصبحت الوجهة التداولية في دراسة المعنى بديلًا لا غنى عنه للوجهة الدلالية في هذا الجانب[9]، لقد أصبح الخطاب على وفقِ مقولات التداولية الحامل اللغوي لمقاصد المتكلم موجهًا إلى المتلقي، وبما أن الخطاب يولد في سياق تخاطبي، وبلغة مشتركة، فهو يقوم على افتراضات مسبقة[10].

وقد يتسع مفهوم الافتراض المسبق ليشمل المعلومات العامة، وسياق الحال، والعرف الاجتماعي، والعهد بين المتخاطبين، الذي يجعل المتلقي يفهم مراد المتكلم، لذلك يصنفه أوركيوني في خانة الافتراضات، فالمعلومات غير المصرح بها التي تحملها بنية الملفوظ

(1) ينظر: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير: 111.
(2) ينظر: عندما نتواصل نتغير (مقاربة تداولية معرفية آليات التواصل والحجاج)، عبد السلام عشير: 46.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 52.
(4) معجم المصطلحات اللسانية، مبارك المبارك: 58.
(5) التداولية المعاصرة والتواصل، ا. موتلر –ك- زيلمان –ك أوركيوني، ترجمة: محمد نظيف.54
(6) ينظر: بعض خصائص الخطاب، محمد مفتاح: 30.
(7) ينظر: المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح: 164.
(8) ينظر: الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، مسعود صحراوي (بحث)، الآليات التداولية في تفسير أضواء البيان للشقنيطي(بحث): 81.
(9) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود نحلة: 26-27.
(10) ينظر: التداولية دراسة في المنهج ومحاولة في التصنيف (بحث): 4.

الذي تتواجد فيه بصفة جوهرية مهما تكن خصوصية الإطار التلفظي[1]، مما يسوغ عد (الافتراض المسبق) الحامل السياقي العام الذي يحتضن التخاطب[2].

أمَّا مصطلح (الافتراضات المسبقة)، فيظهر أنه كان من وضع الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجة، وقد أطلق الدكتور طه عبد الرحمن على الافتراضات المسبقة مصطلح (الإضمارات التداولية)[3]، والافتراض المسبق وسيلة تقدمها اللغة من أجل الاستجابة للحاجة المستترة التي يشعر بها المتحدثون في عدد كبير من المواقف، فعندما يستعمل متكلم لفظًا إشاريًّا، مثل (هنا) في قوله: (أريد أن أعمل هنا) في ظروف عادية، فإنه يتعامل مع افتراض مسبق، وهو: أن المخاطب يعلم المكان الذي يقصده[4].

في حين أطلق شاوزهونغ ليو على الافتراض المسبق مصطلح (الافتراض الضمني)، ويشير به إلى أن المتكلم في كل ملفوظ لا يقول شيئًا فحسب، بل يفعل أشياءً معينة: إعطاء معلومات، أو وصف واقعة، أو التلميح بموقفٍ ما[5]، ويشكل الافتراض المسبق لـ(أوزالديكرو) فعلًا لغويًّا نوعيًّا؛ فهو فعل كما التأكيد والاستفهام والأمر؛ لأنه يعدل (يغير) العلاقات الذاتية للمتخاطبين، ويخلق واجبات، ويؤسس حقوقًا وواجبات، ويوزع أدوارًا[6]، ويرى الدكتور قدور عمران أن الافتراض المسبق ((ذو طبيعة لسانية، بمعنى أنه يتم إدراكه عن طريق العلامات التي يتضمنها القول))[7]، وتتجلى الوظيفة الأساسية لـ(الافتراض المسبق) في جعل الخطاب يسير بصفة متسلسلة غير، منقطعة هذا من جهة ومن جهة أخرى، فهو يضمن التماسك العضوي للخطاب[8].

الافتراض المسبق في كتاب: (معاني القرآن)

آن الأوان أن تستجلي ما رصدناه من هذا المبدأ (الافتراض المسبق) في كتاب: (معاني القرآن)، في ضوء مباحثات الفرّاء للنصوص القرآنية، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةٗۚ قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدٗا فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓۖ أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة: 80]، قال الفرّاء: ((كيف جاز في الكلام: لآتينك أيامًا معدودةً، ولم يبين عددها؟ وذلك أنَهُم نوّوا الأيام التي عبدوا فيها العجل، فقالوا: لن نُعَّذب في النار إلا تلك الأربعين ليلة التي عبدنا فيها العجل، فلما كان معناها مؤقتًا معلومًا عندهم وصفوه بمعدودة ومعدودات، فقال الله: قل يا محمد: هل عندكم من اللهِ عَهْدٌ بهذا الذي قلتم: ﴿أم تقولون على الله ما لا تعلمون ﴾[9].

نلحظ أن الفرّاء قد اعتمد في تفسيره لهذه الآيّة على الافتراض المسبق، فقد فطن إلى السبب الذي لم يذكر من أجله العدد وهو أنه مدة عبادتهم للعجل كانت معلومة عندهم وهي أربعون ليلةً، لذلك قال: (فلما كان معناها مؤقتًا معلومًا عندهم وصفوه بمعدودات)، فهو يبين أن سبب عدم ذكر العدد هنا هو لعلم المخاطَب بها، فهو يراعي المخاطب، ومدى بيان الخطاب له، وما يحتاجه حتى يفهم الخطاب؛ إذ عمل في تحليله للآية القرآنية على وفق المنهج التداولي، ولا يخفى أن الاعتماد على السياق سبيل لمعرفة الافتراض المسبق، فالقواعد والقوانين اللغوية المجردة لا يمكنها –وحدها– باقتناص هذا المبدأ التداولي، ومن هنا فالافتراض أن يكون مسلَّمًا به من طرفي الخطاب؛ ليؤدي التفاهم بهما إلى التواصل بين أطراف الخطاب، فالافتراض المسبق يعد اللحمة التي ينسجم بها الخطاب[10].

(1) ينظر: التداولية واستيراتيجية التواصل: 227.
(2) ينظر: التداولية دراسة في المنهج ومحاولة في التصنيف (بحث): 4.
(3) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن: 113.
(4) ينظر: معرفة اللغة، جورج يول: 137.
(5) ما التداولية (بحث)، شاوز هونغ ليو، ترجمة: سمير الشيخ،: 14.
(6) ينظر: الملفوظية، جان سرفوني، ترجمة، قاسم المقداد: 119.
(7) البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني الموجه إلى بني إسرائيل: 68.
(8) ينظر: دراسة بعض المفاهيم الإجرائية للتحليل التداولي للخطاب، http//omarbelk heir. word press.com.
(9) معاني القرآن: 50/1.
(10) ينظر: مبادئ التداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين: 118

إذ تؤدي المعرفة المشتركة بين المتخاطبين أثرًا واضحًا في إنتاج الخطاب والدلالات؛ لأنها تعد الأرضية التي يتّكئ عليها طرفا الخطاب في التواصل، فينطلق المتكلم من العناصر السياقية التي بحوزته في إنتاج خطابه، ويعتمد المخاطب عليها في تأويله ليتمكن من فهم الخطاب وإفهامه[1]؛ لأن الطرف الآخر الذي يقوم بإعادة النص وإنتاجه من جديد، فيقوم بتفكيك النص وتأويله، والنظر إليه من زوايا متعددة بغية تحقيق التواصل، وهذا ما عمل عليه الفرّاء لكونه متلقيًا للنص؛ لذا عمل على الولوج في عمق النص متسلحًا بإمكانياته في هذا الميدان فقد أول المسألة تأويلا قارب به التداوليين الذين يرونَ ((أنَّ الافتراض المسبق هو معلومات غير مصرح بها تحملها بنية الملفوظ الذي تتواجد فيه))[2].

ونستجلي الافتراض المسبق التداولي عند الفرّاء أيضًا في تفسير قوله تعالى﴿ فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴾ [سورة طه: 117]، قال: ((ولم يقل: فتشقيا؛ لأنّ آدم هو المخاطَب، وفي فعله اكتفاء من فعل المرأة، ومثله في قوله في ق: ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾، اكتفى بالقعيد من صاحبه؛ لأن المعنى معروف، ومعنى (فَتَشْقَىٰٓ) تأكلُ من كَدِّ يَدِكَ وعملك))[3].

نلحظ أن الفرّاء قد افترض السكوت عن حواء (عليها السلام) في الخطاب القرآني، بدليل أن السياق بمقامه الحالي قد أنبأ لمبدأ الافتراض المسبق التداولي؛ إذ إن الافتراض المسبق يعتمدُ على آلية السياق، وعلاقة المتكلم بالمخاطب، ومن هنا استثمر الفرّاء هذا المبدأ في مباحثته التفسيرية للنص المبارك، فقد علّل عدم ذكر حواء (عليها السلام) بقوله: ((اكتفاء من فعل المرأة))؛ لأنَّ المخاطب المتعين هو آدم (عليه السلام)، زد على ذلك فإن المتلقي يعلم أن كليهما قد خرج من الجنة، باسترفاد المعرفة المسبقة بالحادثة، التي على أثرها خرج كل من آدم وحواء (عليهما السلام) من الجنة، ومن هنا فإن الافتراضات المسبقة التي نشعر أنَّ الفرّاء قد انطلق منها هي ((افتراضات يمكن استنباطها من الرسالة نفسها؛ لأنها تتضمنها بطريقة لا يجد المتلقي صعوبة في إدراكها، وتصدر هذه الافتراضات عن المعلومات التي اكتسبها المتكلم من خلال محيطه الاجتماعي، واجتهاداته الشخصية[4]، زد على ذلك يلزم الافتراض أن يكون مسلَّمًا به من طرفي الخطاب، من أجل إيقاع التفاهم بينهما؛ والوصول إلى أعلى درجات التواصل بين أطراف الخطاب.

ونلمح مبدأ الافتراض المسبق عند الفرّاء في بيان تفسير قوله تعالى﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾ (سورة النحل: 81)، قال ((وقوله: ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾، ولم يقل: البرد، وهي تقي الحرّ والبرد، فترك لأنّ معناه معلوم –و الله اعلم–كقول الشاعر:

وما أدْرِي إذَا يَمَّمْتُ وجهًا... أريدُ الخيرَ أيُّهما يليني

يريد أي الخير والشر يليني لأنه إذا أراد الخير فهو يتقي الشرّ[5]

فنلحظ أنه قد اعتمد على الافتراض المسبق القائم على استظهار المعلومات غير المصرح بها والتي لها علاقة مسيسة بالمذكور، فكشف عن براعته في التعامل مع النص القرآني تعاملًا تداوليًّا، ويتجلى هذا التعامل واضحًا في تقديره: وهي تقي الحرّ والبرد، فترك ؛لانَّ معناه معلوم ؛ إذ فسر السرابيل التي تقي الحر هي ذاتها التي تقي البرد، فيكون متقي الحر، هو متقي البرد، فذكر أحدهما وهو: (الحر)– واستغنى عن الآخر، وهو (البرد) معلّلًا السكوت عن البرد، بعلم السامع بذلك أولًا، وعدم الحاجة لذكره ثانيًا، أي: حذف اكتفاء، والحال نفسها في الشاهد الشعري الذي ساقه؛ إذ ذكر الشاعر الخير، ولم يذكر الشر، وأينما ذكر الخير وحده؛ لأن المعنى يعرف: أن المبتغي للخير متقٍ للشر. وقد أيد السيوطي (ت 911هـ) هذا الافتراض وتقديره: ((والبرد وخصَّ (الحر) بالذكر؛ لأن

(1) ينظر: النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح شاهين: 20.
(2) مقاربة تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس، علاء سامي: 67.
(3) معاني القرآن: 2/ 193، (سورة ق/17).
(4) المعنى وظلال المعنى أنظمة دلالية في العربية: 153.
(5) معاني القرآن: 112/2

الخطاب للعرب، وبلادهم حارة، والوقاية عندهم من الحر أهم، لأنه أشد عندهم من البرد))[1]، وقد استنكر رضي الدين بن طاووس الحلي (ت 664 هـ) هذا الافتراض قال: ((فقال للفراء: كيف قلتَ: إنّ ما يقي الحرّ يقي الحرّ والبرد، ومن المعلوم خلاف هذا، فأن الحر يتوقى بالثوب الواحد، وليس كذلك البرد، ولعل معنى الآية: أن الله (جل جلاله) لما ضمّ إلى الحر (البأس) بقوله (جل جلاله): ﴿لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾، والبأس مناسب الحر، واقتصر على ما يناسبه، أو لعل أهل تلك البلاد، الغالب عليها الحر(...) أو أنه تعالى لما ذكر الأصواف والأوبار والأشعار التي تقي البرد ذكرها هنا ما يقي الحر من السرابيل))[2]، ولم يكتفِ بذلك، فقد استنكر –أيضًا– قول الفرّاء في افتراض الشرّ في قول الشاعر، قال: ((وقول الفرّاء: يريد أن الخير والشر يليه لا يقتضيه قول الشاعر؛ لأنه قال: أيهما يليني، وأيهما: أي أحدهما، ومن المعلوم أن الذي يلي الإنسان أحدهما))[3].

وقد أظهر الدكتور علي عبد الفتاح تعجبه ودهشته من افتراض الفرّاء المذكور آنفًا، قال: ((وما يلفت النظر، ويستثير العجب أن هذا الارتباط العطفي أنما هو أمر مزعوم لا ذكر له في الآيّة الكريمة، فكيف يصحّ زعمه كما مرّ، وإذا كان الحرّ قد خُص بالذكر لما مرّ من تسويغ ذكره السيوطي فأنّى للبرد أن يُقدر فيما لم يخصص له البنية، لا من قريب ولا من بعيد))[4]، ومستصفى القول في مباحثة الافتراض المسبق: إنَّ الفرّاء قد اقترب كثيرًا من معاينة الافتراض المسبق في ظل مباحثته التداولية للنصوص القرآنية وافتراضه (القول المضمر) في النصوص التي ذكرناها آنفًا، مسترشدًا بقدرته التشريعية اللغوية، وطاقته اللغوية والنحوية والتفسيرية في تعامله مع النصوص القرآنية.

ويقول (غوفمان): إن المتكلمين يدركون (في اللاوعي) أن سامعيهم يعتمدون على الافتراضات السابقة في محاولتهم فهم ما يُقال لهم، ويُعتقد أن المتكلمين بدورهم يدركون أن مسؤوليته تقديم مهماتهم في المحادثة الدائرة بطريقة تمكّن سامعيهم من فهم المعنى المقصود، بالاعتماد على الافتراضات السابقة المتوافرة لديهم[5]، وتعدّ الافتراضات المسبقة عند التداوليين ذات قيمة بالغة في التواصل والإبلاغ[6]؛ لأن كلًّا من المتكلم والمخاطب على علم بما يفترض مسبقًا من افتراضات في الحوار المشترك بينهما، وقد اقترب الفرّاء كثيرًا من التداوليين في مجال الافتراض المسبق عن طريق معالجته للنصوص وافتراضه للحذف في النص الذي فسره أنفًا، مستندًا على قدرته في توظيف طاقته اللغوية والنحوية والتفسيرية والتي ظهر تأثيرها جليًّا وبشكل مباشر على تعامله مع النصوص القرآنية.

ثانيًا: القول المضمر:

هو النمط الثاني من متضمنات القول، ويرتبطُ بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الافتراض المسبق الذي يحدد على أساس معطيات لغوية، والذي يمكن ((إدراكه عن طريق العلامات التي يتضمنها القول))[7] تقول اوركيوني: ((القول المضمر هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث))[8]، فتولي التداولية اهتمامًا كبيرًا للأبعاد الضمنية والمضمرة في الخطاب؛ إذ تقرِّر أن الملفوظات تحتوي على جوانب ضمنية وخفية، يمكن استنباطها فالكلام لا يعني دائمًا التصريح، بل يعني أحيانًا حمل المستمع على التفكير في شيء غير مُصّرح به، والمتحدّث عادةً ما يتلفظ بالصريح من أجل تمرير الضمني، ومن ثَمّ فالحمولة الدلالية التي تواكب العبارات اللغوية يمكن أن تصنف صنفين: "المعاني الصريحة" وتدل عليها الصيغة الحرفية للعبارة، و"المعاني الضمنية" وتكشف عنها ملابسات الخطاب وسياقاته[9]. ويشير (فان دايك) إلى ذلك قائلا: ((لقد

(1) الإتقان في علوم القرآن: السيوطي: 2/ 163.
(2) سعد السعود وأنيس النفوس: علي بن طاووس الحلي: 599.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 599.
(4) دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية (دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير): علي عبد الفتاح: 28.
(5) ينظر: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي: نادية رمضان النجار: 104.
(6) التداولية عند العلماء العرب: 32.
(7)المصدر نفسه: 32، وينظر البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني الموجّه الى بني اسرائيل: 68.
(8) التداولية عند العلماء العرب: 32.
(9) ينظر: اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، د0مرتضى جبار كاظم: 75.

لاحظنا مرات عديدة أنَّ لغة التخاطب الطبيعي ليست صريحة؛ ذلك أنه توجد قضايا لا يقع التعبير عنها تعبيرًا مباشرًا، ولكن يمكن استنتاجها من قضايا أخرى قد عُبَّر عنها تعبيرًا سليمًا))[1].

فالعلاقة الإنسانية اللسانية على مستوى المواضعة اللغوية، أو مستوى المواضعة الاستعمالية مؤسسة على المعاني الضمنية، وكل تواصل لساني يستعمل آليتين للتعبير عن أغراضه هما: آلية التصريح والإظهار، وآلية الإضمار والإخفاء[2].

إن التداوليين يجمعون على أن الإخبار لا يتمّ بالتصريح فقط، ويعود ذلك إلى وجود العديد من المحظورات التي تمنع المتكلم من التصريح كالدين والعادات والأخلاق والسياسة، وقد يتجلَّى ذلك في وجود بعض الألفاظ المحاطة بـ(قانون الصمت)، والتي يمتنع المتكلمون عن التصريح بها، كما يلجأ بعض المتكلمين إلى استعمال متضمّنات القول حتى لا يجرحوا مشاعر المستمع[3] ويتساءل (مانغونو) لماذا المضمر؟ ويضيف: إذا كان الكلام أداة ووسيلة للاتصال، فمن الغريب والمحير أن نلجأ فيه دومًا إلى المضمر ويرد هذا الباحث وجود الاقتضاءات في الكلام إلى مبدأ الاقتصاد في الحديث، ويؤكد بأن المحادثة تستحيل إذا لم نفترض مجموعه من الاقتضاءات[4].

فالاكتفاء بالمعاني المعجمية المباشرة والصريحة للألفاظ يؤدّي إلى قصور في فهم التأويلات التي تنتج عنها؛ لذلك على المخاطب أن ينتقل من المعاني المباشرة إلى المعاني غير المباشرة للألفاظ – المعاني الضمنية، –ومراعاة السياق حتى يتسنى له الوصول إلى المعاني المقصودة من الخطاب[5]، وتبقى قائمة التأويلات مفتوحة للمتلقي يمكنه استنتاج ما يسمح له سياق الكلام، من أجل توضيح خطاب المتكلم، والوقوف على مراده[6].

ويتجلى الإضمار القولي واضحًا في الجوانب التي عالجها الفرّاء في كتابه، في تفسيره قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [سورة آل عمران: 113]. قال: ((ذكر أمة ولم يذكر بعدها أخرى، والكلام مبني على أخرى يراد؛ لأنَّ سواء لا بد لها من اثنين فما زاد. ورفع الأمة على وجهين أحدهما أنك تكّره على سواء كأنك قلت: لا تستوي أمة صالحة وأخرى كافرة منها أمّة كذا وأمّة كذا، وقد تستجيز العرب إضمار أحد الشيئين إذا كان في الكلام دليل عليه))[7].

يتضح ممّا سبق أن الفرّاء قد فسّر المسألة من جانب اقترب فيه من العمل التداولي في هذا المضمار، وهو جانب الإضمار القولي، فقد توصل من خلال السياق إلى أن هنالك إضمارًا في قوله (أمة قائمة)، فقال: ((ذكر امة ولم يذكر بعدها اخرى والكلام مبني على اخرى يراد، لأن سواء لابدّ لها من اثنين فما زاد))[8]، واستدل بذلك بكلام العرب الذي أوصله إلى هذه النتيجة، فذكر (قد تستجيز العربُ إضمار أحد الشيئين إذا كان في الكلام دليل عليه))[9].

فلم يأخذ الفرّاء بظاهر الآية فقط، وإنما راح يبحث وينقب عن الإضمار الذي ورد في القول، فقد قارن سياق القول الذي ورد في الآيّة بكلام العرب بقول الشاعر:

عصيت إليها القلب إني لأمرها سميعٌ فما أدري أرُشَّدٌ طِلابُها

ولم يقل: أم غيّ، ولا: أم لا؛ لأن الكلام معروف المعنى[10].

(1) النص والسياق، فان دايك: 156.
(2) ينظر: التداولية من اوستن الى غوفمان: 117، والنظريات اللسانية الكبرى – من النحو المقارن الى الذرائعية، ماري آن بافو، جورج اليا سرفاتي: 378، والخطاب اللساني العربي –هندسة التواصل الاضماري، الدكتور بن عيسى عسو أزابيط: 2/ 51.
(3) تحليل الخطاب المسرحي في ظل النظرية التداولية: 111.
(4) البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، الدكتور قدور عمران: 64.
(5) ينظر: المحاورة مقاربة تداولية، حسن مدوح: 38
(6) ينظر: المتضمنات التداولية وأثرها في فهم الخطاب وتفسيره (بحث): 120، والتداولية في الفكر النقدي: 124.
(7) ينظر: معاني القران: 320/1.
(8) المصدر نفسه: 320/1.
(9) المصدر نفسه: 320/1.
(10) المصدر نفسه: 320/1.

إذ قام الفرّاء بالنفاذ إلى ما وراء النص محاولًا الاتّكاء على القيم التداولية في تفسير الآيّة الكريمة؛ لأن المخاطَبَ عنصرٌ أساس في التخاطب، وهو المسؤول المباشر عن تفكيك ما يعتري النص من شفرات[1]، فالبعد التداولي المضمر في هذا النسق التعبيري الذي توصل إليه الفرّاء، يأخذ إطاره من خلال ارتباطه بمقام القول، وخصوصيات سياق الملفوظ، والافتراضات التي يشترك فيها المتخاطبون، وهذا المفهوم يقدّم تفسيرًا صريحا لمقدرة المتكلم على أن يعني أكثر ممّا يقول بالفعل، كما يبين إمكانية إدراك قدر كبير ممّا لم يتمّ قوله على أنه جزء ممّا يراد إيصاله[2]، ويستوفي القول المضمر الذي نتلمّسه في تفسير الفرّاء للنصّ مفهوم مضمونه الفعلي انطلاقًا من مقاصد المتكلمين، وانعكاس هذه المقاصد على المخاطبين[3].

يلحظ مما سبق أن النحاس قد قرأ المسألة قراءة فيها لمسة تداولية أسفرت عمّا توصل إليه من معطيات ونتائج كونه تعامل مع النص على وَفْق ما يحيط به من الجوانب غير اللغوية – الكفاءة التداولية– فقد اقترب الفرّاء بذلك من عمل التداوليين الذين يرون أن الأقوال المضمرة بوصفها حدثًا بلاغيًّا مرتبطًا بمقام القول، وأنه ما يُستنبط من المنطوق ولا يصرح به [4]، وبذلك نجد الفرّاء قد دنى من عمل التداولين على ضرورة الوصول إلى عمق النص لمعرفة كنهه، والوصول إلى قصد المتكلم وهو ما وجدناه عند التداوليين الذين عملوا على مقاصد المتكلم؛ وذلك من خلال تركيز الفرّاء على كلام العرب.

وعند معالجته لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [سورة السجدة: 12]، قال: ((فلما لم يكن في ((أبْصرنا)) كلام يدلّ على القول أضمرت القول فأسقطت أن؛ لأن ما بعد القول حكاية لا تحدث معها أن))[5] نلاحظ أن الفرّاء قد اقترب من عمل التداوليين من حيثُ جانبُ الإضمار القولي، فقد توصّل في ظلّ السياق إلى أن المضمر في الآية هو القول، فقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا﴾إنما يراد منه (قولنا أبصِرنا) وقد استدل على ذلك بقوله: ((لأن ما بعد القول حكاية لا تحدث معها أن))[6]، فقوله: (فلما لم يكن في (أبْصِرنا) كلام يدلّ على القول أضمرتَ القولَ) هو الذي أوصله إلى سياق القول المضمر، فالفرّاء قد اقترب من خلال تفسيره للنص إلى عمل التداوليين، إذ يقوم الخطاب بوظيفته التواصلية من خلال عملية الإفهام، وفي إطار المضمرات الخطابية، فـ((المستمع يحتاج إلى أن يعرف أن الكلام ينطوي على معنى مضمر مخصوص، وأن يهتدي إلى طريق يوصله إلى معرفة ما أضمر، وإلى التمكّن من إظهاره، ولولا الشاهد المقترن بالمضمر، لصار الكلام عنده موصوفًا بالخفاء والإبهام، إن لم يكن منجرًّا إلى اللَّغْز والتعمية))[7].

فنلاحظ أن الفرّاء قد بَيّن أهمية قصد المتكلم والمتلقي وقد اقترب بهذا من عمل التداوليين في أن المتلقي يقوم بمجموعة من العمليات الذهنية الناتجة عن الإضمار لسد الفجوات التي تقع على مستوى البنيات التركيبية للخطاب؛ اعتمادًا على معرفته بالأعراف التركيبية؛ ذلك أن ((فهم الخطاب يعد بالأساس عملية سحب للمعلومات من الذاكرة وربطها مع الخطاب المواجه))[8]، فإن متكلمي اللغة يفترضون أن وظيفة المخاطب – باعتماده على القرينة المتبادرة، وعلى أصول التخاطب –لا تقتصر على حمل الكلام على غير ظاهره إن دعا الأمر إلى ذلك، بل يشمل أيضا توسيع الخطاب ليصبح أكثر مناسبة للمقام التخاطبي. ويعتقد أن المخاطب –في تعامله مع اقتضاء النص –يفترض أن المتكلم قد حذف بعض أجزاء الكلام اعتمادًا على قدرة المتكلم على إدراكها بمعونة القرينة))[11]، وهو ما توصل إليه الفرّاء في تفسيره للنص الكريم.

(1) ينظر: المحاورة مقاربه تداولية: 32-33، وينظر: مقاربات تداولية في كتاب معاني القران للنحاس، علاء سامي: 69.
(2) ينظر: الاقتضاء في التداول اللساني(بحث): 141.
(3) ينظر: المنطق في اللسانيات، ينس ألوود، ولارس غونار أندرسون، وأوستن دال، ترجمه عبد الحميد جحفص: 206، ويقصد بالكفاية اللغوية (linguistic competence): وهو مصطلح من مصطلحات تشومسكي (معرفة المحادث المتكلم والسامع للغته)، مقاربات تداوليه في كتاب معاني القران للنحاس،: 69.
(4) ينظر: الحجاج في القران من خلال اهم خصائصه الاسلوبية، عبد الله صولة: 264.
(5) معاني القران: 1/ 81.
(6) المصدر نفسه: 1/ 81.
(7) اللسان والميزان او التكوثر العقلي: 151، وينظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية 2/ 1109-1110.
(8) تحليل الخطاب، ج. ب.براون، ج. يول، ترجمة د. محمد لطفي الزليطني: 236.
(11) علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الاصول في فهم النص، د محمد محمد يونس علي: 218، وينظر: المنطق في اللسانيات، ينس ألوود، لارس غونار أندرسون، واوستن دال: 206.

خاتمةُ الدراسةِ ونتائجُها:

بَعْدَ هَذهِ الرِّحْلَةِ النافِعةِ الماتِعَةِ في رِحَابِ مُدَوَّنَةِ الفرّاءِ التفسيريّة القيمّةِ (معاني القُرآن) من أجلِ اسْتجلاءِ قواعد التخاطب اللساني، منها نقطِفُ ثمارَ هذهِ الرّحلةِ، ما نخالُ أنّهُ أَجْدَرُ بالقَطْفِ والجَنَى:

الأولى: جاءت هذه الدراسةُ لتأكيدِ أنَّ المنهجَ التداوُليَّ قائِمٌ على اسْتجلاءِ الأبعادِ التّداوليّةِ واستظهارِها بوصفها أبعادًا لسانيّةً معاصرةً من أجل تأصيلِ القضايا والأفكارِ، والوقوفِ على المرجعياتِ المعرفيّةِ، واستكشاف سياقاتِها، ومن هنا فإن النظرياتِ والمناهجَ اللغويّةَ الحديثةَ لا يُمْكِنُ دراستُها بمعزلٍ ومنأى عن الدرّاساتِ اللّسانيّةِ القديمةِ، فالبَدْءُ يكون بمعاينةِ التُّراثِ لا مِنْ جهةِ كونهِ نقطةَ النهايةِ، بل نقطةَ البدايةِ.

الثانية: إن المرجعيّةَ المعرفيّةَ، والجذورَ الثقافيةَ الزاخرةَ لـ(الفرّاء) بوصفه لغويًّا ونحويًّا، ومفسِّرا أمدَّتهُ بالقدرةِ على تحليلِ النّصوصِ الأدبيّةِ، ولا سيّما (القُرْآنُ الكريمُ) تحليلًا تداوُليًّا، مما جَعَلَهُ قريبًا من الجوانبِ التّداوليّةِ.

الثالثَة: في ظلِّ الوقوف على قواعد التخاطب اللسانيّ، تبيّنَ لنا أنَّها لا تَخْرُجُ عن إطارِ سياقِ استعمالِ اللُّغةِ بَدَلًا من التركيزِ على العَلاقةِ بين الدَّال والْمَدْلولِ (العَلاقة البِنْيويّة)؛ إذ إنّها تُعنْى بالبعدِ الوظيفيِّ للّغةِ، الأمرُ الذي دَعَا إلى انفتاحِ الدّلالاتِ، وتشقيقِها في الدَّرْسِ التَّداوليّ.

الرابعة: شَجَّعَ الفرّاءُ على مَدّ التواصُلِ بين المتكلّم والمتلَقّي من أجل سيرورةِ عمليةِ التَّخاطُبِ، وإنجاحِها، وهذا ما أَلفيناهُ في الاستلزامِ الحواريِّ؛ إذ عَمِل على مُراعاةِ المُخْاطَبِ (المتلَقّي) من أجل الوصولِ إلى أعْلَى مَرَاقي الفَهْمِ، ودَرَجاتِ التلقّي والتأثيرِ.

الخامسة: فَطَنَ الفرّاءُ –كثيرًا– لمُرَاعاةِ الأُسُسِ التي يتّبعُها (المخاطِب) في إنتاجهِ للخطابِ عندما يُرِيدُ أنْ يُطْنِبَ، أو يُوْجِزَ، وغير ذلك، مستثمرًا السياقَ الكلاميَّ، فضلا عن مُراعاةِ حالِ السامعينَ، وهو ما يُسمّى عند التّداوليّينَ بخَرْقِ (مبادئ التّعاوُن الحِوَاريّ)، وهو أمرٌ يَعْمَلُ عليه المخاطبُ قَاصِدًا أو مُرِيدًا من أجل تَشَظّي الدّلالاتِ وتَنَاثرِها.

السادسة: تبيّن لنا أنَّ (مبادئ التّعاوُن الحِوَاريّ) التّي تنبّه عليها الفرّاءُ، وهي: (الكَمْ، والكَيْف، والنَّوْع، والطَّريقة) راعَى فيها المخاطَب بوصفهِ مُتلقّيًا للنّصِّ، ففي مبدأِ (الكَم) اعتمد الفرّاء في إيرادِهِ ذهنيةِ المخاطَبِ، وهذا دليلٌ على أنّه كان يُرَاعي المخاطبِ من جهةِ قدرتِهِ على فَهْمِ النَّصِّ، والحالُ نَفْسُهُا في إيرادِهِ (مبدأ الكيف)؛ إذ الْتَفتَ الفرّاء إلى هذا المَبْدأ من أجل إقامةِ الحُجّةِ، فالمتَكَلِّمُ لا يُمْكِنُه أنْ يقولَ بِلا حجّةٍ، وكذلك في إيرادِهِ مبدأ (الطريقة)، الْتَفتَ الفرّاءُ إلى الغايةِ التي يَتَّبِعُها المُتَكَلِّمُ من أَجْلِ المخاطَبِ، فيعملُ على إظهار أمرٍ يُريدُهُ المتكلِّمُ.

السابعة: وَعى الفرّاءُ لُزُوْم الأخذِ بمبدأ (التأدُّب)، وهي من قواعِدِ (التعاوُن) من أجل سيرورةِ عمليّةِ التواصُلِ بين المخاطَبِ (المتكلّم)، والسامعِ (المتلَقّي)، وإنجاحِها، وتكامُلِها.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، (د.ط)، دار المعرفة الجامعيّة، 2002م.
- الإتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، نادية رمضان النجار، ط1، مؤسسة حورس الدولية، 2013م.
- الإتقان في علوم القران، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974م.
- اساليب التوبيخ في القرآن الكريم، عباس علي الآلوسي، جامعة ميسان، كلية التربية،
- استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004م.
- الإستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات، النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، العياشي أدراوي، ط1، دار الأمان– الرباط، الجزائر، 2011م.

- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، محمد الشاوش، ط4، جميع الحقوق محفوظة لكلية الآداب منوبة، تونس، 1421هـ\2001م
- أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، ط2، المركز الثقافي العربي، 2000.
- أعلام الفكر اللغوي، جون اي جوزيف، نايجل لف، توليت جي تيلر، ترجمة، احمد شاكر الكلابي، ط1، دار الكتاب الجديد، طرابلس، 2006
- إنسجام الخطاب في مقامات السيوطي (جلال الدين السيوطي)"مقاربة تداولية"، فتحية بوسنة، دار الأمل، 2012.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت754هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، 1420هـ.
- التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984هـ.
- تحليل الخطاب، ج. ب، براون، ج. يول، ترجمة د. محمد لطفي الزليطي، د.منير التريكيي، جامعة الملك سعود.
- تداوليات الخطاب السياسي، نور الدين اجعيط، ط1، عالم الكتب الحديثة، اربد الاردن، 2012.
- تداولية الخطاب السردي دراسة تحليلية في وحي القلم للرافعي، محمود طلحة، جامعة الأغواط، عالم الكتب الحديث، اربد، الاردن، 2012م.
- التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية)في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2005م.
- التداولية في الفكر النقدي، الدكتور كاظم جاسم منصور العزاويّ، ط1، الشركة العربية، القاهرة، 2016.
- التداولية المعاصرة والتواصل، أ.موتلر –ك–زيلمان–ك–اوريكيوني، ترجمة محمد نظيف
- التداولية من اوستن الى غوفمان، فيليب بلانشية، ترجمة: صابر الحباشة، ط1، دار الحوار، سورية –اللاذقية، 2007م.
- التداولية واستراتيجية التواصل، ذهبية حمو الحاج، ط1، دار رؤية، 2015م
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، 2001م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية – القاهرة، 1964م.
- الحجاج في القران من خلال أهم خصائصه الإسلوبية، عبد الله صولة، دار الفارابي–بيروت، 2001،
- الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي، د.مؤيد آل صوينت، ط1، مكتبة الحضارة، بيروت، 2010م.
- الخطاب اللساني العربي هندسة التواصل الإضماري(من التجريد إلى التوليد)مستويات البنية الإضمارية وإشكالاتها الأساسية، بنعيسى عسو أزاييط، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد–الاردن، 2012م.
- دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية(دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير)، أ.م.د علي عبد الفتاح، ط1، مطبعة النماء، 2010م.
- روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي ، المولى أبو الفداء (المتوفى: 1127هـ)، دار الفكر، بيروت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1415هـ).
- سعد السعود وأنيس النفوس، علي بن طاووس الحلي(ت664هـ)، منشورات الرضي، مطبعة أمير، قم، 1363 هـ.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م.
- علم التخاطب الاسلامي دراسة لسانية لمناهج علماء الاصول في فهم النصّ، محمد محمد يونس علي، ط1، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2006م.
- عندما نتواصل نتغير (مقاربة تداولية معرفية آليات التواصل والحجاج)، عبد السلام عشير، افريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2006.
- في سبيل منطق اللغة، روبير مارتان، ترجمة، الطيب البكوش–صالح الماجري، مركز دراسات الوحدة العربية.ط1، 2006م.
- في ظلال القرآن، سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي (المتوفى: 1385هـ)، دار الشروق، بيروت، الطبعة: 17– 1412هـ.
- القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلار، آن ريبول، ترجمة مجموعة من الاساتذه والباحثين من الجامعات التونسية بأشراف عز الدين المجدوب، مراجعة خالد ميلاد، دار سيناترا، مركز الوطني للترجمة، تونس 2010م.
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ): دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: 3 – 1407 هـ.
- اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني (قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين)، د. مرتضى جبار كاظم، دار ومكتبة عدنان، ط1، 2015م.
- اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ،المغرب، بيروت، ط3، 2012م.
- اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، احمد المتوكل، ط2، دارالكتب الجديد، المتحدة، بيروت لبنان، 2010م.
- مبادئ التداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليّين، محمود طلحة، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد الاردن، 2014م.
- المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح، ط1، عالم الكتب الحديث، اربد الاردن، 2012م
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
- مدخل الى دراسة التداولية (مبدأ التعاون ونظرية الملائمة والتاويل)، فرانثيسكو يوي راموس، ترجمة يحي حمداي، دار نيبور، 2014م
- مدخل الى الدلالة الحديثة، عبد الحميد جحفة، ط1، دار توبقال للنشر، دار البيضاء المغرب، 200م، الطبعة: الأولى– 1422هـ.
- مدخل الى دراسة التداولية (مبدأ التعاون ونظرية الملائمة والتاويل)، فرانثيسكو يوي راموس، ترجمة يحي حمداي، دار نيبور، ط1، 2014م
- مدخل الى الدلالة الحديثة، عبد الحميد جحفة، ط1، دار توبقال للنشر، دار البيضاء المغرب، 200م
- مدخل الى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، الجيلالي دالاش، ترجمة: محمد يحياتن، جامعة تيزي وزو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دار الكتب، ط1، 1992م.
- المضمر، اوريكوني، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة ط1، بيروت، 2008
- مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، باديس لهويمل، عالم الكتب الحديث اربد الاردن، ط1، 2014.
- معالم التنزيل (تفسير البغوي) (ط. دار طيبة)، الحسين بن مسعود البغوي أبو محمد، المحقق: محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة، سنة النشر: 1409 هـ – 1989 م.
- معاني القران: أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد اللة بن منظور الفراء(ت207هـ)، تحقيق احمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر

- معرفة اللغة، جورج يول –ترجمة محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، ط1، 1999م.
- معجم المصطلحات اللسانية، مبارك المبارك، دار الفكر اللبناني، ط1، 1995م، بيروت.
- معطيات التوكيد الدلالية (دراسة تحليلية في سورة يوسف)، علي عبد الفتاح، دار الايام، ط1، الاردن، 2016م.
- المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة العربية، محمد محمد يونس علي، ط2، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2007م.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.
- الملفوظية، جان سرفوني، ترجمة: قاسم المقداد، (د.ط)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1981م.
- المنطق في اللسانيات، ينس ألوود، ولارس غونار أندرسون، وأوستن دال، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013م.
- الميزان (في تفسير القرآن)، محمد حسين الطباطبائي (ت 1401هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1997م.
- النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك، ترجمة عبد القادر قنيني، (د.ط) افريقيا الشرق المغرب(د.ت)، بيروت، ط1، 2000م
- النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، احمد فهد صالح شاهين، عالم الكتب الحديث، اربد الاردن، 2015م
- النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن الى الذرائعية ماري ان بافو، جورج اليا سرفاتي، ترجمة محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت لبنان، 2012م
- نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، صلاح اسماعيل، ناشر دار القباء الحديثة، ط1، 2007م

الرسائل والأطاريح الجامعية:

- الإستلزام الحوارى في سورة البقرة في القرآن الكريم، (دراسة وصفية تحليلية تداولية)، بحث جامعي، حجر نورما وحيدة، رقم القيد ٠٦٣١٠٠، قسم اللغة العربية وآدابها كلية العلوم الإنسانية و الثقافة، جامعة، مولانا مالك إبراهيم الإسلامية، الحكومية مالانج، ٢٠١٠.
- مقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس (ت: 338هـ)علاء سامي عبد الحسين، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، جامعة المثنى،2016.
- المقام في الشعر الجاهلي تناول تداولي لمعلقتي عمرو بن كلثوم، والحارث بن حلزة، فريدة موساوي (رسالة ماجستير)، كلية الاداب واللغات جامعة الجزائر، الجزائر، 2005م.

البحوث المنشورة في الدوريات والمجالات:

- الآليات التداولية في تفسير أضواء البيان للشنقيطي تحديد المفاهيم النظرية، أ.سعد بولنوار، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، مجلة الأثر، العدد13، مارس 2012م.
- الإقتضاء في التداول اللساني، عادل فاخوري، الإستاذ بقسم الفلسفة–جامعة الكويت، عالم الفكر، مجلد 20، عدد3، 1989م.
- البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني الموجه الى بني اسرائيل، قدور عمران، اربد، عالم الكتب الحديث، ط1، 2012.
البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني الموجه الى بني اسرائيل، قدور عمران، اربد، عالم الكتب الحديث، ط1، 2012.
- بعض خصائص الخطاب، محمد مفتاح، مجلة علامات، مجلد 9، العدد 35، مارس 2000م.
- تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، منشورات الاختلاف، ط1،
- في الجهاز المفاهيمي للدرس اللغوي المعاصر، مسعود صحراوي، بحث منشور ضمن كتاب (التداوليات علم استعمال اللغة)، إعداد وتقديم، حافظ اسماعيل علوي، ط1، دار الكتاب الحديث، إربد–الأردن، 2011م.
- ما التداولية، شاوز هيونغ ليو، ترجمة سمير الشيخ، جريدة الاديب، العدد 89، بغداد، 2005م.

- المتضمنات التداولية واثرها في فهم الخطاب وتفسيره، محمد منصور البياتي،
- محاضرات في اللسانيات التداولية، خديجة بو خشة، مستوى السنة الثالثة ل م د LMD.

المواقع الإلكترونية:

- التداولية دراسة في المنهج ومحاولة في التصنيف، وائل حمدوش، https: \\www.almultaka.net
- دراسة بعض المفاهيم الاجرائية للتحليل التداولي للخطاب، https: \\omarbelkheir.wordpress.com.